



نشرة

ضمان الإستثمار

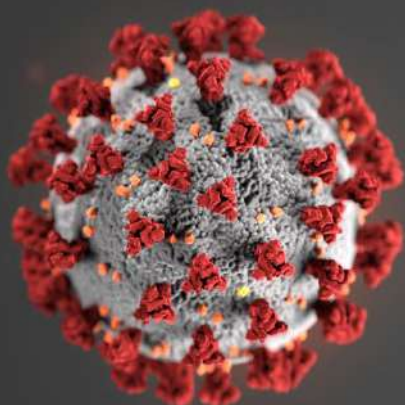
نشرة فصلية تصدر عن المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات

العدد

4

2020

ديسمبر



آفاق الاقتصادات العربية
لعام 2021 في ظل جائحة كوفيد 19

عن المؤسسة

تأسست المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) عام 1974 كهيئة عربية مشتركة مملوكة من قبل حكومات الدول العربية بالإضافة إلى أربع هيئات مالية عربية، وتتخذ من دولة الكويت مقراً لها، وهي حاصلة على تصنيف مرتفع من قبل ستاندرز آند بورز العالمية وللسنة الثانية عشرة على التوالي، كما أنها تُعد أول هيئة متعددة الأطراف لتأمين الاستثمار في العالم.

تعمل المؤسسة على تحقيق الأهداف التالية:

- تشجيع تدفق الاستثمارات العربية والأجنبية المباشرة إلى الدول العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر غير التجارية للمستثمرين والممولين العرب والأجانب.
- تعزيز ودعم الصادرات العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمُصدرين من الدول العربية.
- دعم التجارة العربية المحلية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية للمبيعات المحلية.
- دعم النمو الاقتصادي في البلدان العربية من خلال توفير التغطية التأمينية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للمؤسسات المالية والموردين غير العرب عند تمويل أو توريد المدخلات الأساسية، والبضائع الرأسمالية، والسلع الاستراتيجية ومثيلها من السلع والخدمات التنموية للدول العربية.
- إعداد البحوث والدراسات المتخصصة والمتعلقة بمناخ الاستثمار وتشجيع الصادرات والتعريف بصناعة الضمان والقيام بتقديم الدعم التقني لوكالات ترويج الاستثمار والتصدير في الدول العربية، وتعزيز التعاون والتكامل مع المنظمات العربية والدولية النشطة في تلك المجالات.

ستاندرز آند بورز تصنف "ضمان" في 2019
عند "AA-" مع نظرة مستقبلية مستقرة



المقر الدائم للمنظمات العربية

ص.ب 23568 - الصفاة 13096، دولة الكويت

research@dhaman.org

+965 2495 9555

المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



www.dhaman.org

المحتويات

5

الافتتاحية



6

أنشطة المؤسسة



8

جائحة كوفيد 19 والبيئة الاقتصادية العالمية



15

جائحة كوفيد 19 والبيئة الاقتصادية العربية



21

الملامح الاقتصادية للدول العربية



الاقتصاد العربي في ظل الجائحة

أما الدول العربية فقد تأثرت هي الأخرى بالجائحة وإجراءات الاغلاق المصاحبة لها وعوامل أخرى أهمها، تراجع أسعار النفط وعائداته، مع توقعات بانكماش الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بمعدل 5% خلال العام 2020، وتراجع قيمة التجارة الخارجية للسلع والخدمات بمعدل 22%. هذا الى جانب التأثير السلبي المتوقع على مؤشرات الموازنات العامة والمديونية الحكومية والحسابات الجارية والاحتياطات الرسمية خلال نفس العام.

وفي هذا السياق تدرك حكومات المنطقة أهمية وضع خارطة طريق اقتصادية لتحقيق التعافي، وذلك عبر ضمان كفاية الموارد المتاحة للنظم الصحية، وتوفير السيولة للشركات المتضررة بشدة، وتوجيه برامج دعم للفئات المستحقة، والإبقاء على فرص العمل المتوفرة، والحفاظ في الوقت نفسه على استدامة استقرار المؤشرات الاقتصادية الكلية.

وفي ظل الأزمة القائمة وإمكانية تواصل حالة عدم اليقين على المدى القريب وتزايد المخاطر المرتبطة أساسا بحالات الإفلاس وتعثر المؤسسات الاقتصادية، فمن المتوقع أن يكون لقطاع صناعة الضمان في العالم عموما، وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص دور فعال في التخفيف من الآثار الناجمة عن تلك الأزمة، وذلك من خلال الدعم الذي توفره المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات والمؤسسات الأخرى العاملة في مجال صناعة الضمان للمصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية من ناحية و من خلال تطوير آليات التمويل والتأمين ضد المخاطر التجارية والسياسية بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي المستجد من ناحية أخرى.

يشهد الاقتصاد العالمي أسوأ موجة ركود منذ الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن الماضي، جراء انتشار فيروس كورونا المستجد وإجراءات الاغلاق وتوقف الأنشطة الإنتاجية والخدمية في جميع انحاء

العالم. حيث أصاب الفيروس بنهاية عام 2020 أكثر من 81 مليون شخص وأودى بحياة نحو 1.8 مليون، وأدى لتدهور الأحوال المعيشية لعشرات الملايين من سكان العالم.

وانعكاسا لكل ذلك الى جانب عوامل أخرى من بينها تأثير الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، توقع صندوق النقد الدولي في أكتوبر 2020، أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي العالمي هذا العام بمعدل 4.4%.

وقد ساهمت الإجراءات المالية غير المسبوقة التي اتخذتها الحكومات في عدد من دول العالم بقيمة مثلت نحو 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي في التخفيف من تداعيات الازمة ومنع حلقة الآثار المرتدة المدمرة التي شهدناها في الأزمات السابقة.

وتماشيا مع احتمالات اتساع نطاق تغطية اللقاح المضاد للفيروس وتحسن العلاجات المتاحة واستمرار إجراءات التحفيز المالي الحكومية من المتوقع حسب الصندوق ووفق أفضل السيناريوهات أن يعاود الاقتصاد العالمي نموه وبشكل قوي بمعدل 5.2% في عام 2021، ولكن مع عدم استبعاد احتمالية حدوث نكسات جراء حالة عدم اليقين المتعلقة بالفيروس ومدى فعالية اللقاحات المختلفة والوقت اللازم لإنتاجها وتوزيعها خصوصا بعد ظهور سلالات جديدة منه.



المدير العام
عبد الله أحمد الصبيح

اطلع على تقرير المدير العام بشأن عمليات الضمان والأنشطة المكتملة والتقارير المالي

مجلس إدارة المؤسسة عقد اجتماعه الرابع لعام 2020

الدول العربية، عبر إعداد الإصدارات والبحوث وأوراق العمل وتنمية الموارد البشرية وتطوير تقنية المعلومات والتواصل الإلكتروني والنشاط الإعلامي.

وتداول المجلس كافة بنود جدول الأعمال، وأصدر بشأنها القرارات والتوجيهات اللازمة، وفقاً لما يلي:

- التصديق على محضر الاجتماع السابق وقراراته.
- تقرير المدير العام عن نشاط المؤسسة للفترة من 1 مايو 2020 إلى 31 أغسطس 2020.
- مذكرة في شأن اعتماد الموازنة التقديرية للسنة المالية 2021.
- الاطلاع على توصيات لجنتي الاستثمار والتدقيق.

هذا وقد تقرر عقد اجتماع مجلس الإدارة الأول لسنة 2021، خلال الأسبوع الأول من شهر مارس 2021 بمقر

23.59 مليون دولار، تقدم بهذه الطلبات شركات ومؤسسات مالية من (8) دول عربية و(4) دول أجنبية جاءت في مقدمتها دولة الكويت بنسبة 17.87% تلتها مملكة البحرين بنسبة 16.46% ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة 15.78% ثم المملكة العربية السعودية بنسبة 11.01%.

واستفاد من تأمين المؤسسة خلال الفترة شركات ومؤسسات مالية من (9) دول عربية مصدرة. كما تم خلال فترة التقرير إبرام (17) عقداً جديداً منها (6) عقود تأمين انتماء (4) عقود تأمين تعزيز خطابات اعتماد و(7) عقود إعادة تأمين وارد اختياري. وقد أشاد المجلس بالنتائج التي حققتها المؤسسة خلال فترة التقرير.

كما واصلت المؤسسة جهودها لتطوير الأنشطة المكتملة والخدمات المساندة وخصوصاً نشر الوعي بقضايا الاستثمار والتصدير وصناعة الضمان في

عقد الاجتماع الرابع لمجلس إدارة المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات يوم الثلاثاء الموافق 24 نوفمبر 2020 بمقر المؤسسة في دولة الكويت، عبر تقنية الاتصال المرئي عن بعد وبحضور عضو مجلس الإدارة سعادة السفير/ جمال عبد الله الغانم ممثل دولة الكويت.

وقد أخذ المجلس في هذا الاجتماع علماً بتقرير المدير العام بشأن نشاطات المؤسسة خلال الفترة من 1 مايو 2020 إلى 31 أغسطس 2020، الذي أشتمل على ثلاثة فصول هي: عمليات الضمان، والأنشطة المكتملة والتقارير المالي، حيث تلقت المؤسسة طلبات خلال فترة التقرير بلغ عددها (231) طلباً لضمان الاستثمار وتأمين الائتمان بقيمة بلغت 397.26 مليون دولار. منها (160) طلب تأمين انتماء صادرات بقيمة 223.67 مليون دولار و(70) طلب تأمين انتماء تجارة داخلية بقيمة

ضمان أبرمت 34 عقداً و28 ملحقاً بقيمة 97.1 مليون دولار

تسلمت المؤسسة خلال الربع الرابع من العام الجاري (170) طلباً لتأمين انتماء الصادرات والتمويل التجاري من شركات وبنوك في 7 دول عربية ومن جهتين أجنبيتين بلغت قيمتها حوالي 348.3 مليون دولار.

كما تم إبرام 34 عقداً و28 ملحقاً لتأمين انتماء الصادرات والتمويل التجاري بقيمة قدرها حوالي 97.1 مليون دولار.

وعلى مستوى ضمان الاستثمار، فقد تسلمت المؤسسة طلباً أولياً لضمان استثمار بقيمة 53.9 مليون دولار إضافة إلى 5 استفسارات بلغت قيمتها حوالي 171.9 مليون دولار.

المؤسسة قدمت عروضاً تأمينية في الكويت والبحرين والأردن ولبنان والسعودية

تواصلت المؤسسة خلال الربع الرابع من العام 2020 مع عدد من المصدرين والمستثمرين والمؤسسات المالية ووسطاء التأمين وإصدار عدد من العروض التأمينية في كل من دولة المقر والبحرين والأردن ولبنان والسعودية من خلال المكتب الإقليمي في العاصمة السعودية الرياض وذلك لتسويق مختلف منتجات تأمين انتماء الصادرات وضمان الاستثمار وتأمين تمويل التجارة.

كما نفذت المؤسسة حملة بريدية الكترونية تجاه عدد من المصدرين من الشركات الهامة النشطة في قطاعات صناعة الأدوية وصناعة الألمنيوم وشملت حملة بريدية أخرى مجموعة من المستثمرين في المملكة العربية السعودية لتعريفهم بخدمات المؤسسة في مجال تأمين الاستثمار.

كذلك تم خلال الفترة التحديث الدوري لمحتوى الموقع الشبكي للمؤسسة وتزويد النشرات الفصلية "ضمان الاستثمار" بخلاصات عن مختلف أنشطة إدارة العمليات.

لتأمين الشركات الصناعية وتسهيل حصولها على التمويل وتشجيعها على النفاذ للأسواق الخارجية "ضمان" توقع مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعات الكويتية في مجال تأمين الاستثمار المباشر وائتمان الصادرات



الكويتية السيد/ حسين علي الخرافي أهمية هذا الاتفاق الذي يتيح لنحو 300 منشأة صناعية، مرخص لها من وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للصناعة، الاطلاع على الخدمات العديدة التي تقدمها المؤسسة في مجال التأمين ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.

وشدد الخرافي على حرص الاتحاد على استفادة جميع أعضائه من الخدمات التي تقدمها المؤسسة، والتعريف ببنود مذكرة التفاهم والمزايا التي تتيحها، والتعريف بنظام تأمين ائتمان الصادرات والاستثمار المباشر اللذين تديرهما المؤسسة، وذلك عبر قيام الطرفين بتنظيم ندوات إعلامية مشتركة وورش عمل واجتماعات ثنائية بين المؤسسة ومنتسبي الاتحاد.

كما أشار الخرافي الى أن الاتحاد والمؤسسة سيقومان بتنظيم زيارات ميدانية مشتركة للشركات المنتسبة للاتحاد، وكذلك للجهات الأخرى ذات العلاقة بالتصدير والاستثمار بهدف التعريف بأنشطة الطرفين. خصوصا وان المرحلة المقبلة مرجح لها أن تشهد المزيد من النشاط للشركات الصناعية الكويتية في مجالي الاستثمار والتجارة في إطار رؤية الكويت الجديدة حتى عام 2035.

يذكر أن اتحاد الصناعات الكويتية تأسس عام 1989 كهيئة منظمة تضم أصحاب الصناعات الكويتية، ويضم الاتحاد في عضويته نحو 300 منشأة صناعية مرخص لها من وزارة التجارة والصناعة أو الهيئة العامة للصناعة، ويهدف الاتحاد إلى خدمة الصناعة والصناعيين ورعاية مصالحهم وتحسين الأداء ورفع مستواه ومؤازرة الاقتصاد الوطني. كما يهدف إلى رفع مستوى العاملين في الصناعة من النواحي الفنية وتنمية قدراتهم.

وقعت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) في مقرها بدولة الكويت مذكرة تفاهم مع اتحاد الصناعات الكويتية، وذلك لتعزيز التعاون فيما بين الطرفين في مجالات تنمية وتطوير الاستثمارات الكويتية في الدول العربية والصادرات الكويتية إلى الدول العربية وغير العربية. وقع المذكرة نيابة عن المؤسسة مديرها العام السيد/ عبد الله أحمد الصبيح، ونيابة عن الاتحاد رئيس مجلس إدارته السيد/ حسين علي الخرافي.

ورحب مدير عام المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات (ضمان) السيد/ عبد الله أحمد الصبيح بالتعاون مع اتحاد الصناعات الكويتية وتوقيع مذكرة التفاهم، وأكد حرص المؤسسة على تعزيز دورها الذي يستهدف تعزيز استثمارات وصادرات المؤسسات التابعة للدول الأعضاء، مشيرا الى أن المؤسسة ستقوم بدراسة طلبات تأمين الاستثمار أو ائتمان الصادرات الواردة اليها من أعضاء الاتحاد إما مباشرة أو عن طريق الاتحاد، وتبث فيها طبقا للنظام المعمول به لديها، مع تقديم امتيازات للعقود المبرمة.

وشدد الصبيح على أهمية توفير خدمات التأمين لاستثمارات تلك المشروعات وللائتمان المقدم لعملياتها التصديرية ليس فقط لحمايتها من المخاطر التجارية وغير التجارية، ولكن كذلك لتسهيل حصولها على التمويل وتشجيعها على التوسع والنفاذ للأسواق الخارجية.

وأضاف الصبيح أن مذكرة التفاهم ستتضمن أيضا التعاون في مجال الإحصائيات الاقتصادية والتجارية المتاحة للتبادل لدى الطرفين، ومن بينها المعلومات حول الشركات الكويتية المصدرة أو المستثمرة في مشاريع صناعية في الدول العربية.

من جهته أكد رئيس مجلس إدارة اتحاد الصناعات



جائحة كوفيد

والبيئة الاقتصادية العالمية



المتوقع في الربع الثالث من العام. وذلك مع الاخذ في الاعتبار أن الاقتصادات المتقدمة ستعرف انكماشاً أكثر حدة خلال عام 2020 مقارنة ببقية دول العالم، حيث يتوقع أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي فيها تراجعاً بحوالي 5.8%، في حين سيكون هذا التراجع في الأسواق الصاعدة وفي الاقتصادات النامية في حدود 3.3%.

وقد ساهمت الإجراءات المالية غير المسبوقة في التخفيف من تداعيات الازمة ومنع حلقة الآثار المرتدة المدمرة التي شهدناها في الأزمات السابقة. حيث قدرت قيمة تلك الاجراءات بنحو 11.7 تريليون دولار، أو قرابة 12% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، حسب الوضع في 11 سبتمبر 2020. وتآلف نصف هذه الإجراءات من إنفاق إضافي أو إيرادات ضائعة، بما في ذلك التخفيضات الضريبية المؤقتة، بينما تُمثّل نصفها الآخر في دعم السيولة، بما في ذلك القروض والضمانات وضخ رأس المال من الحكومات لدعم المؤسسات والافراد.

وعلى الصعيد الدولي قام الصندوق بمنح قروض بنحو 90 مليار دولار الى 81 دولة منذ مارس 2020، من إجمالي التزامات قروض تزيد على 280 مليار دولار تمثل 28% من مجمل القدرة الاقراضية للصندوق البالغة تريليون دولار.

**صندوق النقد يتوقع
انكماشاً للناتج العالمي
بمعدل 4.4% خلال
عام 2020**

**الإجراءات المالية
ساهمت في التخفيف
من تداعيات الازمة
ومنع حلقة الآثار
المرتدة المدمرة**

يمر الاقتصاد العالمي بأسوأ موجة ركود منذ "الكساد الكبير" في ثلاثينيات القرن الماضي، جراء انتشار جائحة كوفيد-19 التي أصابت أكثر من 81 مليون شخص وأودت بحياة نحو 1.7 مليون، وتسببت في تعطيل المحركات الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث ساهمت الإجراءات التي اتخذتها أغلب الدول لإيقاف انتشار هذه الجائحة في عزل الملايين من الناس وفي عرقلة عمليات الإنتاج والاستهلاك، وتراجع حركة النقل الجوي، وتعطل أسواق العمل لفترات طويلة، مما أدى إلى تباطؤ الطلب العالمي وتراجع حجم التجارة العالمية مع تعطل سلاسل التوريد والتصدير وتقييد حركة تدفق السلع والخدمات، كما تأثرت كذلك عدة قطاعات اقتصادية رئيسية على غرار القطاع المالي والمصرفي وقطاع النقل والسياحة والمطاعم، كما زادت خسائر الشركات الكبرى وتضررت المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وفي ظل هذه الأوضاع، توقع صندوق النقد الدولي، في تقريره "مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر في أكتوبر 2020، أن يسجل الناتج المحلي الإجمالي العالمي انكماشاً في حدود 4.4% خلال عام 2020 بما يمثل خسائر بحوالي 11 تريليون دولار، وهو انكماش أقل حدة مما تنبأ به الصندوق في يونيو 2020 (4.9%)، كنتيجة لتحسن أداء بعض الأنشطة الاقتصادية خلال الربعين الثاني والثالث من

العام بشكل أفضل من المتوقع لاسيما في الاقتصادات المتقدمة، كما بدأ النشاط يتحسن بسرعة أكبر مما كان متوقفاً وخصوصاً في الصين بعد تخفيف الإغلاق العام في شهري مايو ويونيو، وكذلك نتيجة لمؤشرات على تحقيق تعافٍ أقوى من

صندوق النقد يتوقع تعافي الاقتصاد العالمي بمعدل 5.2% عام 2021 مع عدم استبعاد احتمالية حدوث نكسات

تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الدولي

توقعات			بيان
2021	2020	2019	
5.2	(4.4)	2.8	نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي %
3.9	(5.8)	1.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول المتقدمة %
6.0	(3.3)	3.7	نمو الناتج المحلي الإجمالي للدول الناشئة والنامية %
8.3	(10.4)	1.0	معدل نمو تجارة السلع والخدمات في العالم %
18233	16373	18538	الصادرات السلعية في العالم بالمليار دولار
46.7	41.7	61.4	متوسط سعر برميل النفط بالدولار
0.7	1.0	1.6	رصيد الحساب الجاري كنسبة من صادرات السلع والخدمات في العالم %
2.1	1.8	2.2	رصيد الحساب الجاري كنسبة من صادرات السلع والخدمات في الدول المتقدمة %
(1.6)	(0.3)	0.7	رصيد الحساب الجاري كنسبة من صادرات السلع والخدمات في الدول الناشئة والنامية %

المصدر : صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

من المتوقع أن تواصل الأسواق الصاعدة والنامية تحقيق نتائج أفضل من الاقتصادات المتقدمة على مستوى نسب النمو

توقعات النمو في العالم لعامي 2020 و 2021 (%)



المصدر : صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

توقع صندوق النقد الدولي في تقريره الصادر خلال شهر أكتوبر 2020 أن يحقق الاقتصاد العالمي نموا بقرابة 5.2%، خلال العام 2021. حيث ينتظر أن يكون مستوى إجمالي الناتج المحلي العالمي في 2021 أعلى من مستوى عام 2019 بنسبة متواضعة قدرها 0.6%، ويأتي ذلك تماشيا مع التوقعات التي تشير الى توفير اللقاحات المضادة للفيروس في المدى القريب واستمرار إجراءات التحفيز المالي الحكومية في عدة دول. ولكن مع عدم استبعاد احتمالية حدوث نكسات جراء حالة عدم اليقين المتعلقة بالفيروس ومدى فعالية اللقاحات المختلفة والوقت اللازم لإنتاجها وتوزيعها خصوصا بعد ظهور سلالات جديدة منه.

ومن ناحية أخرى ستواصل الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية تحقيق نتائج أفضل من الاقتصادات المتقدمة على مستوى نسب النمو المتوقعة خلال عام 2021 (6.0% مقابل 3.9%).

ورغم التوقعات التي تشير الى تحسن الأداء الاقتصادي العالمي خلال عام 2021، فان نسق النمو العالمي على المدى المتوسط سيعرف تراجعا إلى حوالي 3.5% مقارنة بتوقعات ما قبل جائحة كوفيد-19 للفترة 2020 - 2025، وذلك بالنسبة للاقتصادات المتقدمة أو لاقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية على حد سواء، وفي هذا الصدد يتوقع أن يبلغ مجموع الخسائر المتراكمة على مستوى العالم ما قيمته 28 تريليون دولار حتى نهاية عام 2025.

آفاق النمو في الاقتصادات الرئيسية

بالنسبة لاهم اقتصادات العالم جاءت توقعات صندوق النقد الدولي الصادرة في أكتوبر 2020 كما يلي:

- الولايات المتحدة: توقع تراجع بنسبة تقرب من 4.3% خلال عام 2020 بينما سيحقق نموا بحوالي 3.1% خلال عام 2021.
- منطقة اليورو: ستكون الأكثر تضررا من الجائحة في مجموعة الاقتصادات المتقدمة، حيث يتوقع أن تشهد انكماشاً للنتاج يناهز 8.3% في مقابل توقعات لنمو بمعدل 5.2% لعام 2021 .
- اليابان: ينتظر أن يشهد اقتصادها تراجعا بحوالي 5.3% خلال عام 2020 قبل أن يبدأ في التعافي بمعدل 2.3% عام 2021.
- الصين: رغم أن الصين كانت أولى الدول التي انتشر فيها الفيروس، إلا أنها كانت الأقل تضررا على المستوى الاقتصادي، ويتوقع أن تحافظ على نمو إيجابي خلال عامي 2020 و2021 يقدر بـ 1.9% و8.0% على التوالي.
- الهند: ينتظر أن يشهد ناتجها تراجعا كبيرا خلال عام 2020 مقدرا بحوالي 10.8%، في حين يتوقع أن يسجل نموا هاما يناهز 8.8% في عام 2021.
- البرازيل: من المتوقع انكماش ناتجها في عام 2020 بـ 5.8%، بينما سيبدأ بالتعافي في عام 2021 محققا نموا متوقعا يقرب من 2.8%.
- روسيا: من المرجح أن يكون انكماش الاقتصاد الروسي خلال عام 2020 في حدود 4.1%، مع تحقيقه نسبة نمو تقدر بـ 2.8% في عام 2021.

توقعات الطلب على النفط وأسعاره

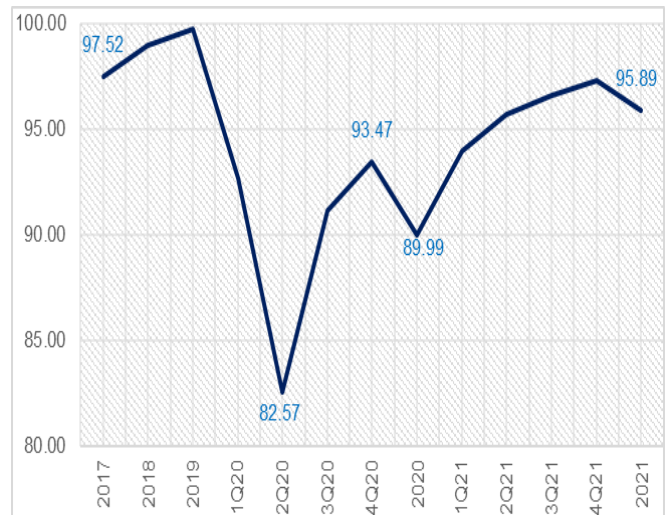
توقع صندوق النقد الدولي أن تعود أسعار النفط الخام إلى الارتفاع تدريجيا خلال عام 2021 لتبلغ ما يقرب من 47 دولارا للبرميل كمعدل سنوي، ويأتي ذلك تماثيا مع توقعات منظمة الدول المصدرة للنفط "أوبك" في تقريرها لشهر ديسمبر 2020 الذي رجح ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021، بمقدار 5.90 ملايين برميل في اليوم (أقل من التوقعات السابقة بـ 0.35 مليون برميل في اليوم)، وهي زيادة تقدر بحوالي 6.6% مقارنة بعام 2020 تأتي مع زيادة منتظرة في الأنشطة الاقتصادية العالمية التي تعتمد على الوقود الصناعي بنسبة 4.4% خلال العام المقبل، وخاصة في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الأمريكيتين وفي الصين.

ويأتي هذا النمو المتوقع بعد الهبوط الحاد الذي شهدته الاسعار خلال العام 2020 جراء انخفاض الطلب العالمي على الخام خلال نفس العام بمقدار 9.77 مليون برميل في اليوم (تراجع بحوالي 9.8% مقارنة بعام 2019)، تأثرا بأزمة كوفيد-19 التي ساهمت في انخفاض الطلب على وقود النقل خاصة في الولايات المتحدة وفي الدول الأوروبية ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD). أما على مستوى الأسعار، فقد أشار نفس التقرير إلى أن ارتفاع العقود الآجلة للنفط الخام بعد الأخبار الإيجابية عن لقاحات كوفيد-19 والتي أثارت التفاؤل بشأن تعافي الطلب على النفط في الأشهر المقبلة أدى إلى انتعاش أسعار النفط الخام الفورية وفق سلة أوبك المرجعية لترتفع بحوالي 2.53 دولار خلال شهر نوفمبر 2020 مقارنة بشهر أكتوبر (زيادة بـ 6.3%)، في حين لا تزال بعيدة عن الأسعار المسجلة في نوفمبر 2019 (40.75 دولاراً مقابل 63.82 دولاراً للبرميل، أي بتراجع في حدود 36.1%).

ويشار في هذا الصدد إلى أن أسواق النفط تشهد منذ عام 2014 ارتفاعا شديدا على مستوى التقلبات السعرية مما أثر على دقة التوقعات بشأن الأسعار المستقبلية، وتعكس هذه التقلبات التغيرات في أساسيات السوق، والاعتبارات الفنية لإنتاج النفط الصخري، والتطورات في سعر الدولار، وتعاملات أسواق العقود الآجلة، ومؤخرا التطورات المرتبطة بفيروس كورونا المستجد.

ارتفاع متوقع للطلب على النفط
بمعدل 5.9 ملايين برميل يوميا
وتحسن للأسعار خلال عام
2021

تطور الطلب العالمي على النفط وتوقعات 2021 (مليون برميل / اليوم)



المصدر: بيانات منظمة الدول المصدرة للنفط (OPEC)، ديسمبر 2020



تراجع متوقع لتحويلات
المهاجرين بنسبة 14% خلال
عام 2021

و2021 على جميع المناطق في العالم، حيث ستكون منطقة أوروبا وآسيا الوسطى الأكثر تضررا (تراجع خلال عامي 2020 و2021 بنسبة 16% و8% على التوالي)، وتأتي بعد ذلك منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ (11% و4%)، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تراجع بـ 8% خلال العامين)، وأفريقيا جنوب الصحراء (9% و6%)، وجنوب آسيا (4% و11%)، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (0.2% و8%).

ومع تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، من المتوقع أن تزداد أهمية التحويلات المالية كمصدر للتمويل الخارجي خلال عام 2020 وخاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل التي بلغت فيها تدفقات التحويلات خلال عام 2019 قرابة 548 مليار دولار، وتجاوزت بذلك تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (534 مليار دولار) والمساعدات الإنمائية الخارجية (حوالي 166 مليار دولار).

وفق التقديرات الصادرة عن البنك الدولي مؤخرا من خلال تقرير "موجز الهجرة والتنمية"، فمع استمرار تفشي جائحة كورونا والأزمة الاقتصادية، من المتوقع أن تتراجع التحويلات التي يرسلها المهاجرون إلى بلدانهم بنسبة 14% في 2021 مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة خلال عام 2019.

ومن المتوقع أن تتخفف تحويلات العاملين في الخارج إلى البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل بنسبة 7% لتصل إلى 508 مليارات دولار في 2020، وستتراجع مرة أخرى بنسبة 7.5% لتصل إلى 470 مليار دولار في 2021. وتشمل العوامل الرئيسية المسببة لهذا التراجع ضعف معدلات النمو الاقتصادي والتوظيف في البلدان المضيفة للمهاجرين، وتراجع أسعار النفط؛ وانخفاض قيمة عملات البلدان المرسله للتحويلات مقابل الدولار الأمريكي.

ويتوقع أن يؤثر هذا التراجع خلال عامي 2020

المديونية العالمية



ارتفاع المديونية العالمية كنسبة
من الناتج المحلي إلى 342%
خلال عام 2020

والمقدرة بحوالي 20 تريليون دولار).

وفي هذا الصدد، ساهم تراكم الديون العالمية في ارتفاع غير مسبوق في مديونية القطاع غير المالي (الأسر والشركات)، خاصة في اقتصادات الاسواق الناشئة (تضاعفت مديونية القطاع غير المالي مقارنة بما تم تسجيله في عام 2008)، وبالتالي تراجع مستويات جودة الديون مما تسبب في زيادة المخاطر المالية، حيث يمكن أن يؤدي أي تباطؤ في الاقتصاد العالمي أو المزيد من تعمق موجات الركود إلى عجز الأسر والشركات على سداد ديونها مما قد يتسبب في حدوث تقلبات حادة في أسعار الأصول واضطرابات في الأسواق المالية وهو ما يمثل تهديدا حقيقيا لمسارات التعافي الاقتصادي.

جاء في تقرير حول "مراقبة الديون العالمية" أصدره معهد التمويل الدولي (IIF) خلال شهر أبريل 2020 أن حجم المديونية العالمية شهد ارتفاعا غير مسبوق خلال شهر مارس 2020 إثر لجوء عدة حكومات في العالم إلى تبني حزم ضخمة للتحفيز الاقتصادي بهدف التخفيف من الآثار التي سببها تفشي جائحة كورونا، وهو ما أدى إلى زيادة كبيرة في مستويات الاقتراض الداخلي والخارجي في العديد من دول العالم، حيث ارتفعت المديونية العالمية بنحو 1.2 تريليون دولار في شهر مارس 2020 أي بأكثر من ضعف الزيادة المسجلة في حجم الدين العام خلال الفترة 2017-2019 والبالغة 0.9 تريليون دولار، وتشير التوقعات أيضا إلى إمكانية ارتفاع المديونية العالمية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 322% خلال عام 2019 إلى حدود 342% خلال عام 2020 (مع احتساب حجم القروض الواجب سدادها خلال العام

سيناريوهات التعافي الاقتصادي من الجائحة

أكد تقرير حول "التوقعات الاقتصادية لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)"، صدر خلال شهر ديسمبر 2020 أن سيناريوهات تعافي الاقتصاد العالمي لا تزال مرتبطة بحالة عدم اليقين حول التوقيت الذي سيستغرقه إنتاج وتوزيع اللقاحات المضادة لفيروس كورونا المستجد على نطاق واسع، حيث إن نشر هذه اللقاحات سيساهم في عودة الثقة لدى المستهلكين والمستثمرين على حد سواء ودفع النمو خلال العامين القادمين. وفي هذا الإطار، أشار التقرير إلى سيناريوهين اثنين حول التوقعات المستقبلية لمدى سرعة تعافي الاقتصاد العالمي. (تم الاعتماد في ضبط التوقعات وتحليل الفرضيات على نموذج الاقتصاد الكلي العالمي "NiGEM").

ثانياً: السيناريو الأسوأ

في حالة تراجع احتمالات النشر المبكر للقاحات، يتوقع أن تنخفض ثقة المستهلك مما يقلل من إنفاق الأسر ويدفع بمعدلات الادخار الأسري نحو زيادة بحوالي 2% في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة، وبناء عليه ستؤدي حالة عدم اليقين المتزايدة وانخفاض الطلب لفترة أطول إلى استمرار إغلاق الأعمال وتعطيل حركة رؤوس الأموال حتى عام 2021 مع تراجع الإنتاج والاستثمار. ومن ناحية أخرى سيكون لتواصل حالة عدم اليقين تأثير على الأسواق المالية بانخفاض الرغبة في المخاطرة والتعديل المتوقع للأسعار، حيث يتوقع أن تتراجع أسعار الأسهم العالمية وأسعار المواد الخام غير الغذائية بنسبة 15% و10% على التوالي خلال عام 2021. ويتنظر أن يؤدي هذا السيناريو إلى تحقيق النتائج التالية:

- ♦ تراجع مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يقرب من 4.5% (مقارنة بالسيناريو الأساسي)، حيث ينتظر ان ينخفض النمو العالمي خلال عامي 2021 و2022 بحوالي 2% و0.5% على التوالي، وتكون منطقة أوروبا وأمريكا الشمالية أكثر تضرراً مقارنة باقتصادات آسيا والمحيط الهادئ مع حدوث انخفاضات قوية نسبياً في الإنتاج في الاقتصادات الصغيرة المفتوحة.
- ♦ انخفاض الطلب سيؤدي إلى تراجع التجارة العالمية بأكثر من 7% في عام 2021 مقارنة بالسيناريو الأساسي، كما سيؤدي إلى تراجع الاستثمار في الأعمال التجارية بنحو 12% في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة وارتفاع معدلات البطالة بنحو 1.7% بحلول نهاية عام 2021.
- ♦ تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية للتخفيف من الآثار السلبية على النشاط المحلي ودعم التعافي المحتمل (يتوقع أن تنخفض أسعار الفائدة بنحو 2% أو أكثر في العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة وبنسبة 25 نقطة أساسية في الولايات المتحدة وكندا).
- ♦ زيادة نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 7% في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2022.

أولاً: السيناريو الأفضل

يتوقع أن يكون لنشر اللقاحات بشكل أسرع دور أساسي في استرداد الثقة وزيادة الإنفاق أكثر مما كان متوقعا وهو ما من شأنه أن يعزز نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لا سيما في عام 2022، ويخفف من تأثير السياسات النقدية المنفذة منذ بداية الجائحة، وترتكز الفرضيات في هذا السيناريو على خفض معدلات ادخار الأسر بدءاً من النصف الأخير من عام 2021 في جميع الاقتصادات، واستقرار أسعار الفائدة عند مستوياتها الأساسية بهدف توجيه السياسات النقدية نحو زيادة الطلب وبالتالي تحسين التوازنات المالية للدول توازياً مع زيادة النشاط، وبناء على هذا السيناريو، يتوقع أن يكون أداء الاقتصاد العالمي كما يلي:

- ♦ زيادة في مستوى الناتج المحلي الإجمالي العالمي بحوالي 2.5% مقارنة بالسيناريو الأساسي (تم وضعه عند ذروة الأزمة) وهو ما يعني زيادة بـ 0.75% و1% في حجم الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال سنتي 2021 و2022 على التوالي.
- ♦ عودة الإنتاج بسرعة أكبر إلى مستويات ما قبل الجائحة في أغلب القطاعات، ونمو التجارة العالمية خلال عام 2022 بشكل أكبر بنحو 3% (مقارنة بالسيناريو الأساسي)، مما يؤدي إلى تعزيز الصادرات في جميع الاقتصادات.
- ♦ انخفاض أولي في معدل الادخار وارتفاع على مستوى دخل الأسر مع استئناف النشاط وانخفاض في معدل البطالة بحوالي 1% وهو ما يعني زيادة في حجم الإنفاق، مع زيادة الاستهلاك الخاص بنحو 3% في الاقتصادات المتقدمة. كما يفترض أن يعزز الاستثمار في الأعمال التجارية بنسبة 2% (مقارنة بالسيناريو الأساسي) من خلال زيادة الطلب، مما يدفع نحو ارتفاع التدفقات الرأس مالية.
- ♦ تراجع نسبة الدين الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 4% في المتوسط في الاقتصادات المتقدمة خلال عام 2022.

مخاطر استعادة النمو

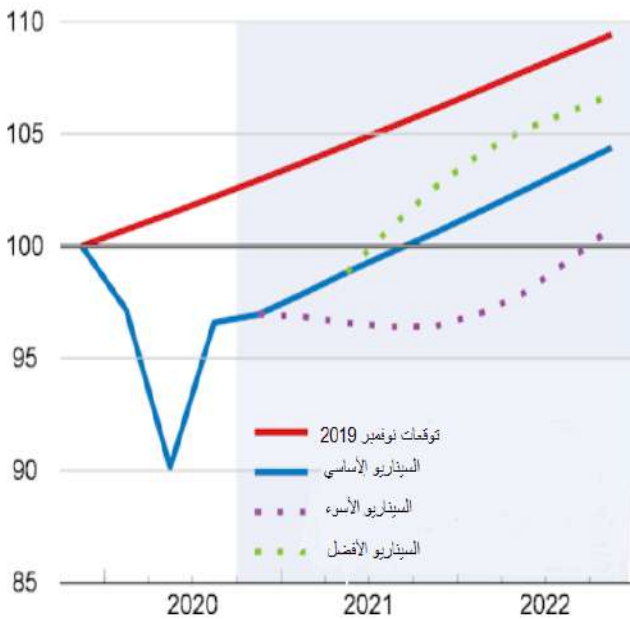
- تكتنف التوقعات بشأن الاقتصاد العالمي وعودته إلى مستويات ما قبل الجائحة قدرًا هائلًا غير معتاد من عدم اليقين. ويتوقف تحقق التوقعات خلال الفترة المقبلة على عوامل يصعب التنبؤ بها والتي أفرزت مجموعة من المخاطر المحتملة من خلال:
- عدم وضوح مسار الجائحة وخطورة العودة إلى التباعد الاجتماعي والإغلاق العام، مع إمكانية عدم الاستجابة المطلوبة على مستوى الصحة العامة وحصول اضطرابات مصاحبة في الأنشطة المحلية ولاسيما في القطاعات التي تتسم بكثافة المخالطة، خاصة إذا ما حدثت طفرة جديدة في الفيروس، أو كان التقدم في إيجاد العلاجات واللقاحات المضادة أبطأ من المتوقع، أو إذا ما ظلت فرص البلدان غير متساوية في الحصول عليها.
- تواصل الهشاشة المالية يمكن أن يؤدي إلى التوقف المفاجئ للقروض الجديدة (أو فشل الديون القائمة) خاصة في الاقتصادات الضعيفة
- خفض المساعدات الطارئة في بعض البلدان قد يؤدي إلى زيادة حالات الإفلاس وإلى فقدان المزيد من الوظائف وإلى تراجع الدخل.
- تواصل التراجع على مستوى الطلب وضعف نشاط قطاعات السياحة والنقل والمطاعم واستمرار انخفاض تحويلات العاملين في الخارج، خاصة في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل.
- تذبذب أداء الأسواق المالية واحتمالات استمرار تراجعها مما قد ينعكس سلبًا على تدفقات رؤوس الأموال العالمية وتواصل الاضطراب الحاصل على مستوى الاستثمار والتجارة.

عدم وضوح مسار الجائحة وخطورة العودة إلى التباعد الاجتماعي والإغلاق

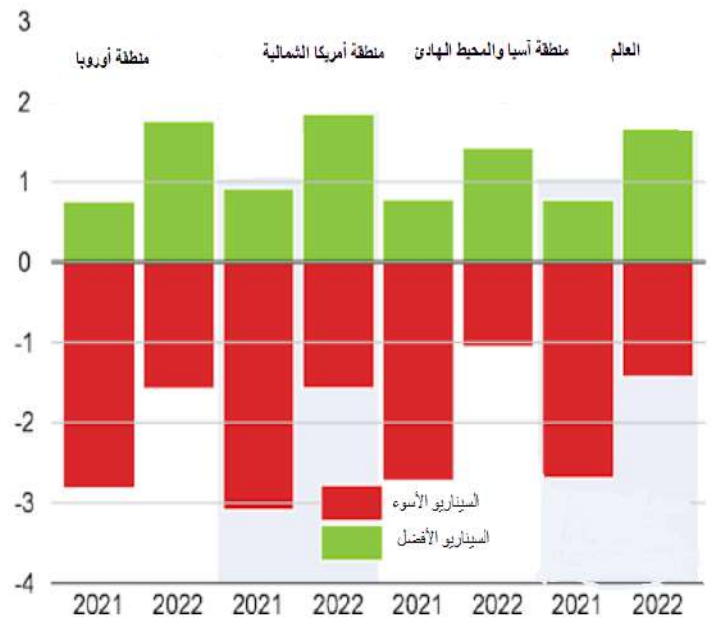
خفض المساعدات الطارئة في بعض البلدان يمكن أن يؤدي إلى زيادة حالات الإفلاس

تطور الناتج المحلي الإجمالي في العالم حسب سيناريوهات التعافي

تطور الناتج المحلي الإجمالي العالمي
(الربع الرابع 2019 = 100)



الناتج المحلي الإجمالي حسب المناطق
% التغيير مقارنة بالسيناريو الأساسي



المصدر: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (استخدام نموذج الاقتصاد الكلي (NiGEM).



جائحة كوفيد

والبيئة الاقتصادية العربية





انكماش متوقع في ناتج الدول العربية بنسبة تقارب 5% خلال عام 2020

توقعات بنمو الاقتصاد العربي
بمعدل 3.2 % خلال العام
2021

الاجراءات المالية لدعم
الاقتصادات في المنطقة مثلت
قيمتها 2% من الناتج
الإجمالي العربي

كان لجائحة كوفيد-19 تأثير سلبي عميق على الاقتصادات العربية بسبب تأثير القطاعات الحيوية بالعلق العام الكلي أو الجزئي الذي عرفته دول المنطقة خلال الربع الثاني من عام 2020، بالتوازي مع التراجع القياسي في سعر النفط المسجل خلال النصف الأول من السنة. وفي ظل هذه التطورات واجهت الاقتصادات العربية تحديات متعددة الأبعاد أدت إلى انخفاض مستويات النشاط في القطاعات النفطية وغير النفطية على حد سواء، وعلى هذا الأساس توقع صندوق النقد الدولي في آخر تحديث لبياناته خلال شهر أكتوبر 2020 انكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدول العربية بنسبة تقارب 5% خلال عام 2020، في حين سيشهد عام 2021 تعافياً تدريجياً، حيث يتوقع أن يسجل الاقتصاد العربي نمواً بحدود 3.2 %، ويأتي هذا الانكماش عقب أداء متوسط خلال عام 2019 والذي شهد نمواً طفيفاً بنسبة 2% جراء تأثير القطاعات النفطية بسبب هبوط الطلب والأسعار والقطاعات غير النفطية بسبب تراجع قطاع الخدمات بشكل رئيسي. ويهدف الحد من الأثر المباشر للجائحة، نفذت غالبية الدول العربية مجموعة من السياسات على صعيد الصحة والمالية العمومية والقطاع النقدي والمالي، حيث كان الاتجاه نحو التخفيف من أثر الصدمة على الأسر والشركات ليبلغ متوسط تكلفة مجموعة الإجراءات المالية العامة في المنطقة، بما في ذلك الإجراءات خارج الميزانية، حوالي 2% من إجمالي الناتج المحلي، وهو أقل من المتوسط في الاقتصادات الصاعدة والنامية الذي يبلغ حوالي 3% من إجمالي الناتج المحلي.

وجاءت البلدان المصدرة للنفط في قائمة المتضررين بشدة جراء الصدمة المزدوجة الناجمة عن الجائحة والأغلاق من جهة، وانهيار عائدات النفط نتيجة تراجع أسعاره وصادراته من جهة أخرى. وذلك رغم تعويض نحو نصف خسائر الأسعار خلال شهري مارس وأبريل 2020، وذلك بفضل اتفاق أوبك مع المنتجين خارجها على خفض الإنتاج.

أما الدول العربية غير النفطية (فيما عدا مصر التي حققت نمواً إيجابياً)، فقد كان للاضطرابات على مستوى التجارة والسياحة وتحويلات المغتربين الأثر الأكبر على التوازنات الاقتصادية لهذه الدول، كما كان للتوترات الجيوسياسية تأثيرات إضافية على بعض من هذه الدول، حيث تراوحت معدلات الانكماش المتوقعة فيها ما بين 1.5% و 25% خلال عام 2020.

آفاق الاقتصاد العربي

تطور أهم مؤشرات أداء الاقتصاد العربي

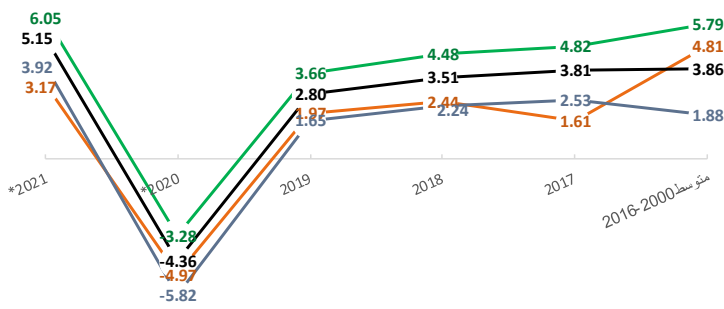
توقعات				بيان
2021	2020	2019	2018	
3.2	(5.0)	2.0	2.4	نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
2557.2	2394.1	2725.1	2687.2	الناتج المحلي الإجمالي بالمليار دولار
31.7	31.8	36.5	38.5	صادرات النفط الخام بالمليون برميل يوميا
9.3	8.5	9.5	9.6	صادرات الغاز الطبيعي بالمليون برميل يوميا
7.1	6.2	2.7	6.2	معدل التضخم (متوسط السنة) %
(7.9)	(10.8)	(3.3)	(2.4)	رصيد الموازنة الحكومية كنسبة من الناتج %
62.1	64.4	53.5	49.1	إجمالي الدين الخارجي كنسبة من الناتج %
60.8	59.1	47.3	43.6	الدين الحكومي الإجمالي كنسبة من الناتج %
997.1	881.0	1211.6	1271.0	صادرات السلع والخدمات بالمليار دولار
1012.4	922.5	1101.4	1099.5	واردات السلع والخدمات بالمليار دولار
2009.5	1803.5	2313.0	2370.5	إجمالي تجارة السلع والخدمات بالمليار دولار
(15.3)	(41.4)	110.2	171.5	ميزان تجارة السلع والخدمات بالمليار دولار
(88.6)	(114.1)	37.3	98.6	رصيد الحساب الجاري بالمليار دولار
(3.5)	(4.8)	1.4	3.7	رصيد الحساب الجاري كنسبة من الناتج %
839.0	896.7	1033.6	1029.3	إجمالي الاحتياطيات الرسمية بالمليار دولار
8.9	10.1	12.5	10.4	عدد شهور تغطية الاحتياطيات لواردات السلع والخدمات

المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

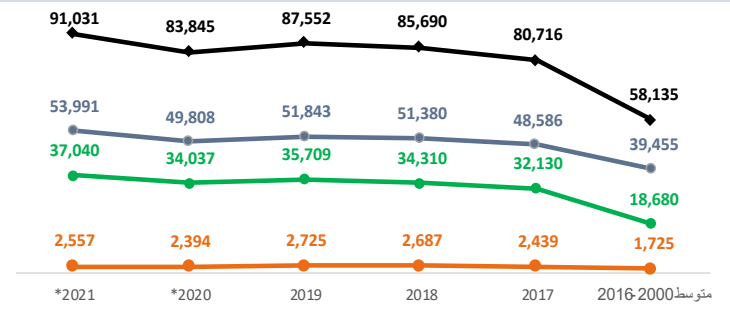
ترجح توقعات صندوق النقد الدولي ان يستأنف الاقتصاد العربي نموه الإيجابي خلال العام 2021 بمعدل 3.2%، وخصوصا في حالة تسارع وتيرة التعافي خاصة على مستوى ارتفاع أسعار النفط والتي من المتوقع أن تصل إلى 48 دولاراً للبرميل في المدى المتوسط، مع الاستمرار في تقديم الدعم للمالية العمومية، إضافة الى التوقع بتراجع معدلات الإصابة بالفيروس إذا ما تم طرح لقاحات آمنة وفعالة وتوزيعها على نطاق واسع. هذا الى جانب تسارع وتيرة التطور التكنولوجي الرقمي، وحدث تحولات هائلة خاصة في القطاعات التي لديها القدرة على العمل عن بعد.

الا ان هذه التوقعات لا زال يشوبها درجة عالية من عدم اليقين لعدة أسباب أبرزها: احتمالات تفاقم أزمة الديون في عدة دول، وتنامي احتياجات التمويل، وتواصل التقلبات على مستوى أسواق النفط، وارتفاع معدلات البطالة، إضافة الى التباين الواضح في سيناريوهات التعافي من الجائحة في المنطقة ككل، كما أن توقعات النمو في عدد من دول المنطقة يبقى مرتبطا بعوامل سياسية وتطورات استراتيجية يصعب التكهّن بها، وارتباطها كذلك بالأداء الاقتصادي للشركاء التجاريين الرئيسيين للمنطقة. ورغم النظرة التفاؤلية للعام المقبل فان عودة مستويات الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية إلى الاتجاهات العامة لما قبل الأزمة ستبقى صعبة المنال إجمالاً على المدى المتوسط.

معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي (%) خلال الفترة (2021-2000)



الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار دولار) خلال الفترة (2021-2000)



المصدر: صندوق النقد الدولي، أكتوبر 2020

إنتاج النفط والغاز الطبيعي في الدول العربية



رغم جهود تنويع مصادر الدخل في المنطقة إلا أن النفط لازال عنصرا مهما في تحديد مسارات النمو ولاسيما في الدول المصدرة له. حيث شهد إنتاج النفط الإجمالي في الدول العربية المصدر للنفط (دول الخليج والعراق وليبيا والجزائر واليمن) تراجعاً بمعدل 11.5% من 50.13 مليون برميل عام 2019 إلى 44.34 مليون برميل عام 2020، كما تراجعت الصادرات بمعدل 13% إلى 31.8 مليون برميل يوميا، مع توقعات بنمو إيجابي للإنتاج بمعدل 1.5% وتراجع طفيف في الصادرات بمعدل 0.2% خلال العام 2021.

أما إنتاج الغاز الطبيعي في الدول المصدرة للغاز (دول الخليج والعراق وليبيا والجزائر واليمن) فمن المقدر أن يتراجع بمعدل 2.4% خلال نفس الفترة ليبلغ 26.42 مليون برميل خلال العام 2020، مع تراجع الصادرات بمعدل 10.6% إلى 8.5 ملايين برميل يوميا، مع توقعات بنمو إيجابي في الإنتاج بمعدل 5.7% والصادرات إلى 9.4% خلال العام 2021.

وشهدت أسعار التعادل المتوقعة بالنسبة للميزانية الحكومية تباينا كبيرا ما بين الدول العربية المصدرة

هبوط إنتاج النفط وصادراته في الدول المصدرة بمعدل 1.5% و 13% على التوالي

هبوط إنتاج الغاز وصادراته في الدول المصدرة بمعدل 2.4% و 10.6% على التوالي

للنفط لعام 2020 وتراوح ما بين 42 دولارا للبرميل في حالة قطر و414.8 دولارا للبرميل في حالة ليبيا، وذلك بالنظر إلى التراجع الكبير في الإنتاج.

كذلك جاءت أسعار التعادل المتوقعة بالنسبة لميزان الحساب الجاري للتعامل مع الخارج متباينة بشكل كبير ما بين الدول العربية المصدرة للغاز الطبيعي لعام 2020 وتراوح ما بين 29.7 دولارا للبرميل في حالة الإمارات و252 دولارا للبرميل في حالة ليبيا،

أداء الموازنات الحكومية العربية

ظهر انعكاس التراجع في عائدات النفط بشكل واضح في أداء الموازنات الحكومية حيث تفاقم العجز الكلي في الموازنات العربية من 3.3% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2019 إلى 10.8% خلال العام 2020، وذلك مع توقعات بتراجعها إلى 7.9% خلال العام 2021، مما ترتب عليه تفاقم صافي الاقتراض الكلي في الموازنات العربية من 3.2% من الناتج المحلي الإجمالي العربي عام 2019 ليبلغ 8.4% خلال العام 2020 مع توقعات بتراجعها إلى 6.4% خلال العام 2021.

وبالتزامن مع تراجع عائدات النفط وحصتها من موازنات الدول المصدرة للنفط، شهدت العائدات غير النفطية الحكومية كنسبة من الناتج المحلي

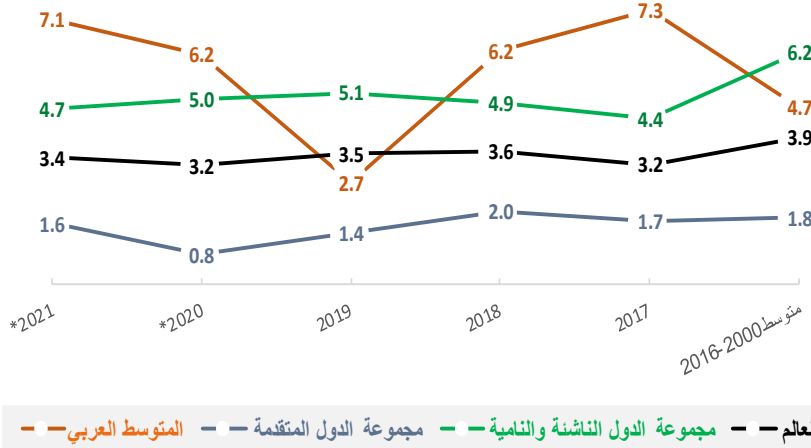
الإجمالي غير النفطي هي الأخرى تراجعا واضحا حيث انخفضت من 20.1% عام 2019 إلى 16.8% عام 2020، وذلك كمحصلة لاستقرار النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي حول 18%

تفاقم العجز الكلي في الموازنات العربية إلى 0.8% من الناتج خلال العام 2020

والتراجع الحاد في بقية الدول من 23.3% إلى 14.5% خلال نفس الفترة.

معدل التضخم

معدل التضخم في الدول العربية (%) خلال الفترة (2021-2000)



شهدت معدلات التضخم ارتفاعا كبيرا على الصعيد العربي بشكل عام وتضاعفت حسب التقديرات من متوسط 2.7% عام 2019 الى 6.2% خلال العام 2020، مع توقعات بمواصلة الارتفاع الى 7.1% خلال العام 2021، مع الاخذ في الاعتبار ان الارتفاع الكبير جاء كمحصلة لتحول معدلات التضخم في دول الخليج من مستوى سلبي بلغ 1.5% عام 2019 الى معدلات ايجابية بنسبة 1.5% عام 2020، هذا الى جانب الارتفاع الكبير في مجموعة الدول التي تشهد توترات من 5.9% الى 18.6% خلال نفس الفترة.

مؤشرات المديونية

ارتفاع مؤشرات المديونية الخارجية في الدول العربية كنسبة من الناتج إلى 64.4% عام 2020

كشفت مؤشرات المديونية في الدول العربية عن ارتفاع نسبة المديونية الحكومية الاجمالية كنسبة من الناتج من 47.3% عام 2019 الى 59.1% عام 2020، مع توقعات بمواصلة ارتفاعها الى 60.8% عام 2021. وفي نفس السياق ارتفعت مؤشرات المديونية الخارجية في الدول العربية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 53.5% عام 2019 الى 64.4% عام 2020، لكن مع توقعات بتراجعها الى 62.1% عام 2021. مع الاخذ في الاعتبار استحقاق سداد ديون خارجية خلال نفس العام تعادل مدفوعاتها أكثر من 7% من إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول .

التجارة الخارجية

مليار دولار عام 2019 الى 881 مليار دولار عام 2020، في مقابل تراجع واردات السلع والخدمات بقيمة 179 مليار دولار وبنسبة 16.2% من 1101.4 مليار دولار عام 2019 الى 922.5 مليار دولار عام 2020.

تراجع قيمة التجارة الخارجية لسلع والخدمات في المنطقة بنسبة 22% عام 2020

حققت مؤشرات التجارة الخارجية للدول العربية تراجعا كبيرا خلال العام 2020. حيث انخفضت قيمة التجارة الخارجية للسلع والخدمات بنحو 509.5 مليارات دولار وبنسبة 22% من 2313 مليار دولار عام 2019 الى 1803.5 مليارات دولار عام 2020 مع توقعات بعودة التعافي عام 2021 وارتفاعها الى 2009.5 مليارات دولار.

وجاء هذا التراجع كمحصلة لهبوط صادرات السلع والخدمات في الدول العربية بقيمة 330.6 مليار دولار وبمعدل 27.3% من 1211.6





الحساب الجاري

شهد ميزان الحساب الجاري للدول العربية تدهورا كبيرا وتحول من فائض بقيمة 37.3 مليار دولار وبنسبة 1.4% من الناتج المحلي الاجمالي عام 2019 الى عجز بقيمة 114.1 مليار دولار وبنسبة 4.8% من الناتج عام 2020، وذلك انعكاسا لتدهور الحسابات الخارجية للدول المصدرة للنفط، مع توقعات بتراجع العجز الإجمالي لدول المنطقة الى 88.6 مليار دولار وبنسبة 3.5% من الناتج عام 2021.

هبوط متوقع للاحتياطيات الرسمية العربية لتمثل 8.9 أشهر من واردات السلع والخدمات في العام 2021

الاحتياطيات الرسمية في الدول العربية

تراجعت الاحتياطيات الرسمية الاجمالية من العملات الدولية في الدول العربية بقيمة 136.9 مليار دولار وبنسبة 13.2% من 1033.6 مليار دولار تغطي 12.5 شهراً من واردات السلع والخدمات للدول العربية عام 2019 الى 896.7 مليار دولار تغطي 10.1 أشهر من واردات السلع والخدمات عام 2020، الا انه لا يزال غطاء كافيا، حيث يتجاوز أربعة أشهر من الواردات في 12 دولة، وذلك بالنظر الى أن تراجع الواردات ساهم في تعويض أثر خسائر الاحتياطي. وذلك مع توقعات باستمرار تراجع الاحتياطيات الى 839 مليار دولار لتمثل 8.9 أشهر من واردات السلع والخدمات في العام 2021.

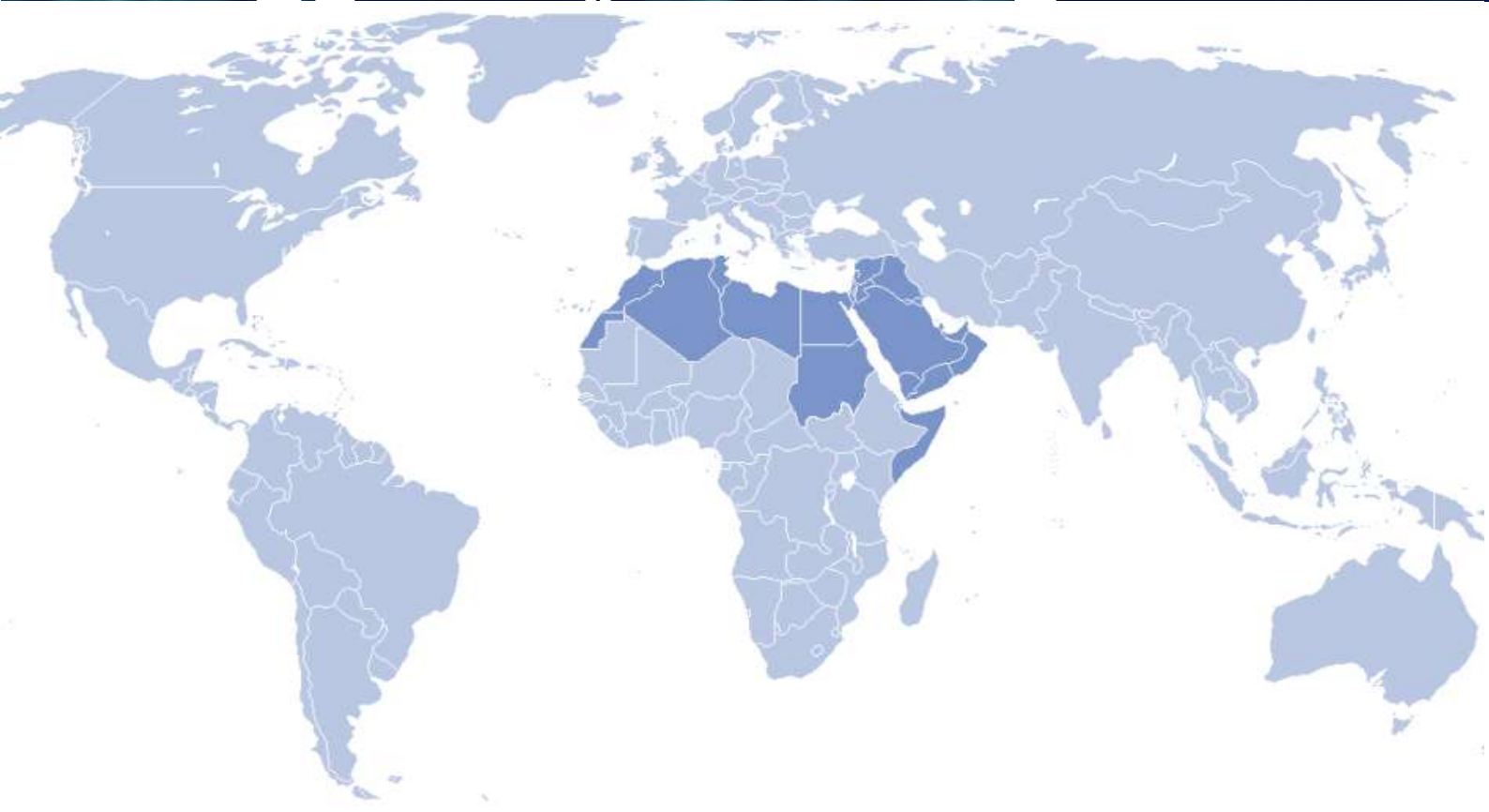
أهمية الاستثمارات العامة في فترة الجائحة

يؤثر الاستثمار العام بصورة جوهرية على نمو إجمالي الناتج المحلي والتوظيف في فترات ارتفاع عدم اليقين – وهي سمة مميزة للأزمة الحالية. وذلك حسب التقديرات التجريبية القائمة على مجموعة بيانات مقارنة بين البلدان وعينة من 400 ألف شركة حول العالم. فبالنسبة للاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة، يصل المضاعف المالي إلى الذروة بقيمة تتجاوز 2 في غضون عامين. ومن شأن زيادة الاستثمار العام بنسبة 1% من إجمالي الناتج المحلي في هذه الاقتصادات أن يخلق 7 ملايين وظيفة بشكل مباشر، وبين 20 و33 مليون وظيفة إجمالاً عند النظر إلى الآثار الاقتصادية الكلية غير المباشرة.

كما يلاحظ أن تأثير الاستثمار الخاص بالغ القوة في الصناعات التي تكتسب أهمية كبيرة في حل الأزمة الصحية (الاتصالات والنقل) أو التعافي (التشييد والصناعة)، ولكن يتعين أن تصاحبه سياسات مكملة لمعالجة الرفع المالي في الشركات الخاصة وقيود السيولة التي تواجهها. أي أن الاستثمارات الجديدة في الرعاية الصحية، والإسكان الاجتماعي، والرقمنة، وحماية البيئة، من شأنها أن ترسي الأساس لاقتصاد أكثر صلابة وشمولا للجميع.

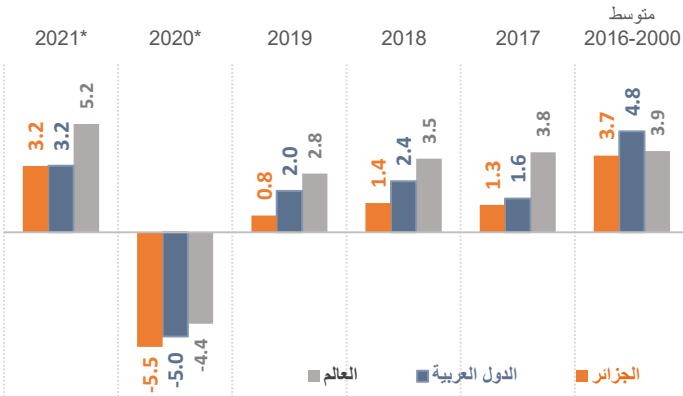


الملامح الاقتصادية للدول

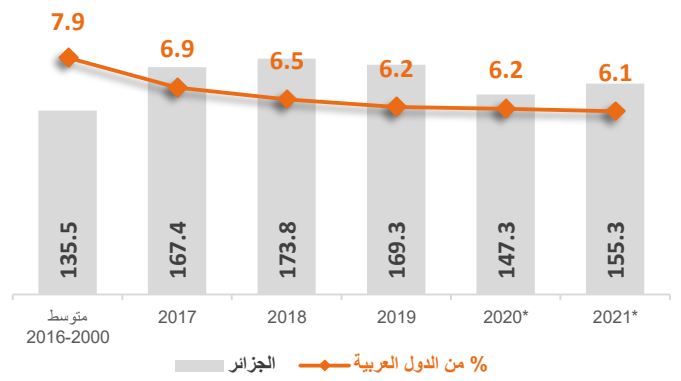


الجزائر: الملامح الاقتصادية

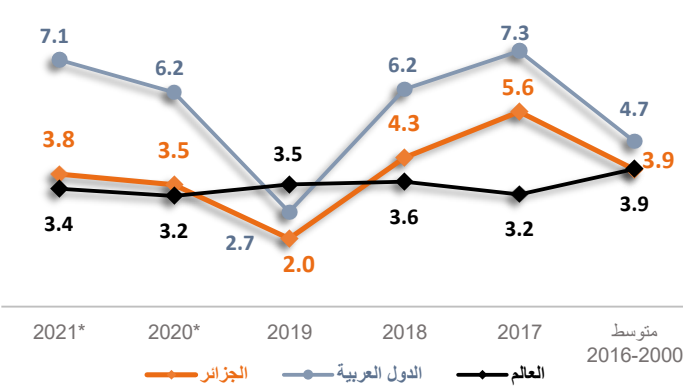
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



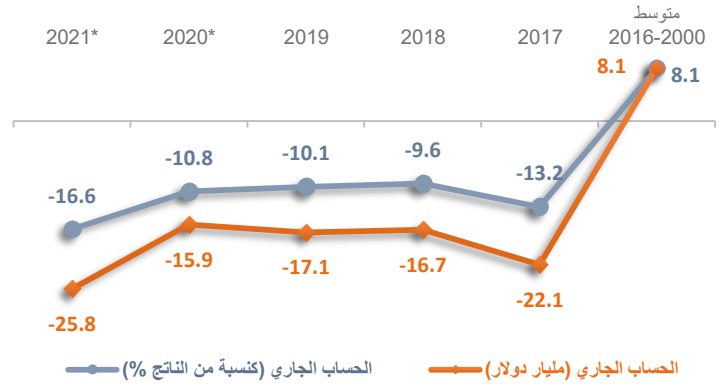
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



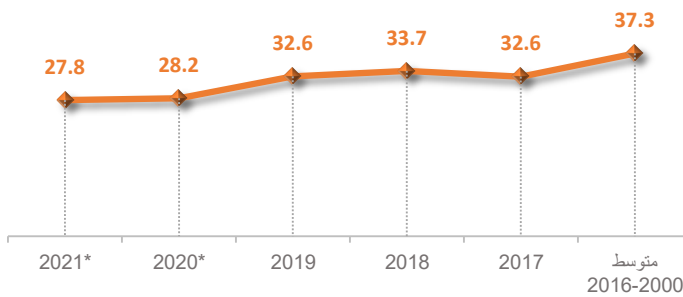
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



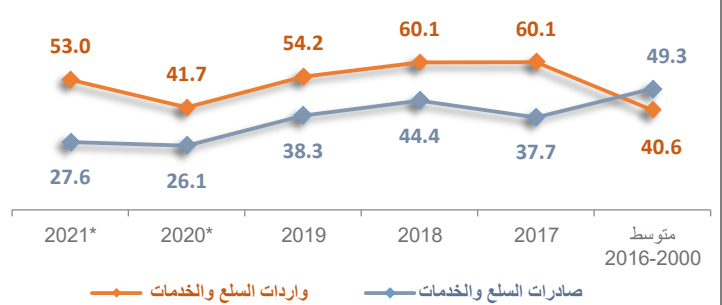
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



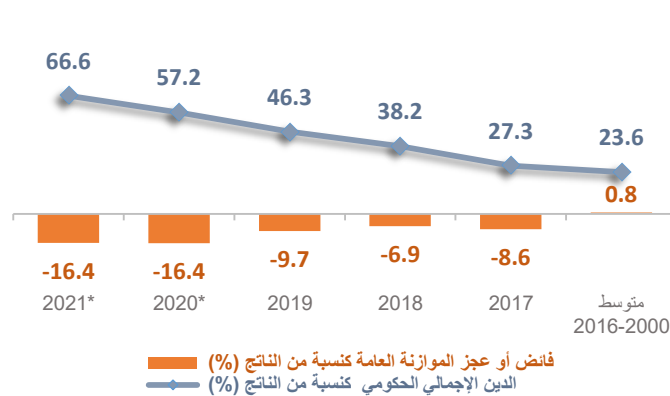
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



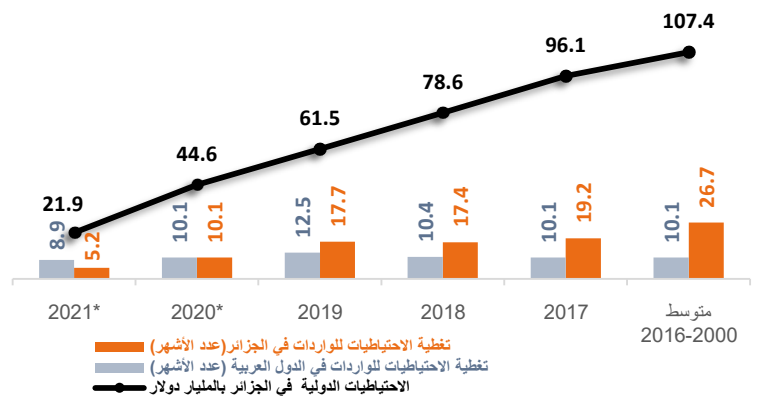
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

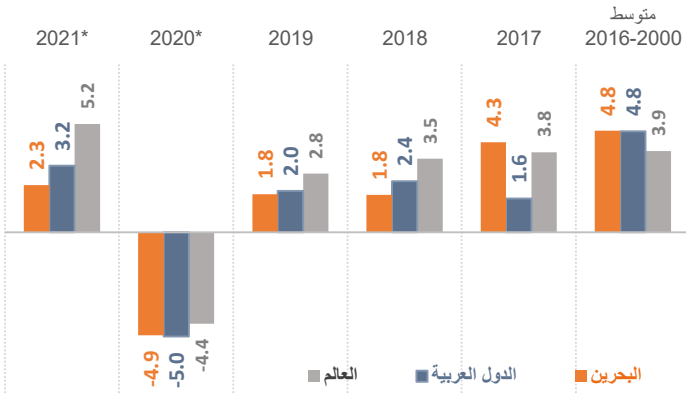


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

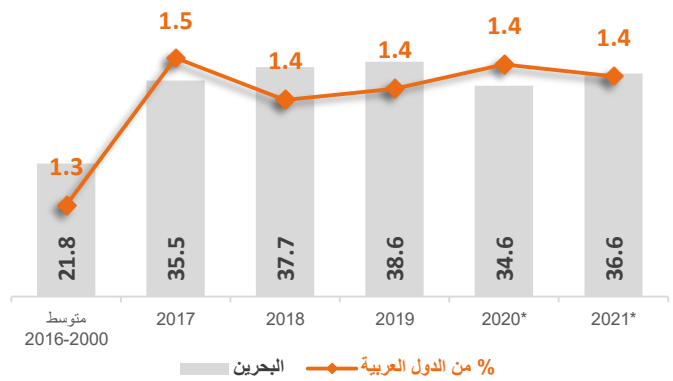


البحرين: الملامح الاقتصادية

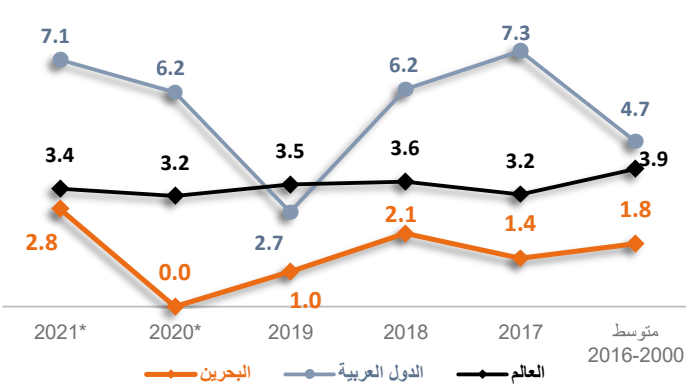
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



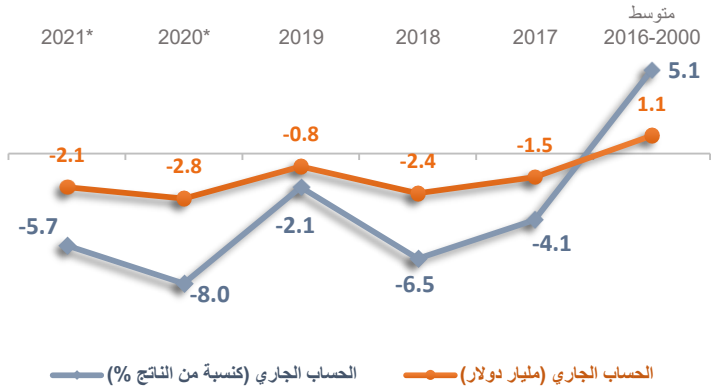
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



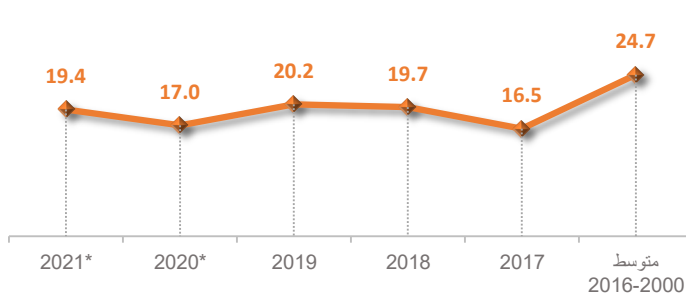
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



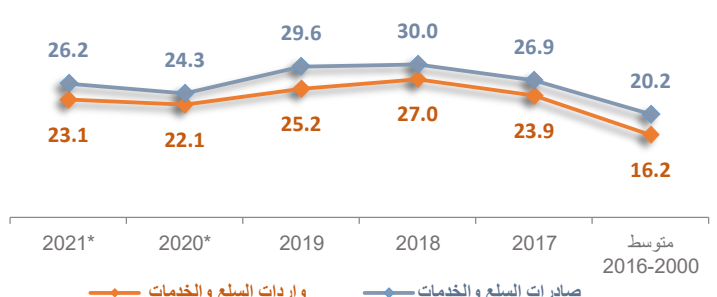
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



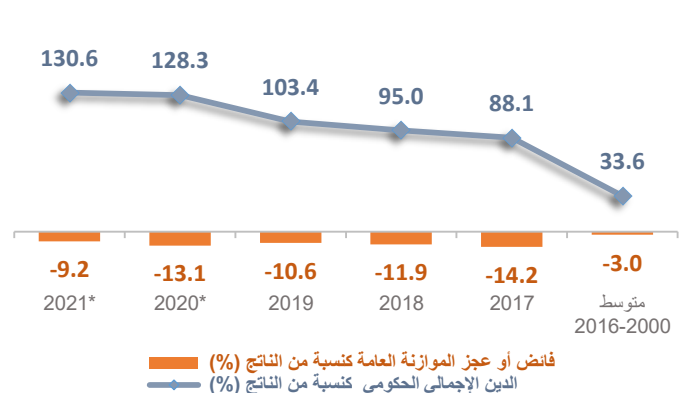
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



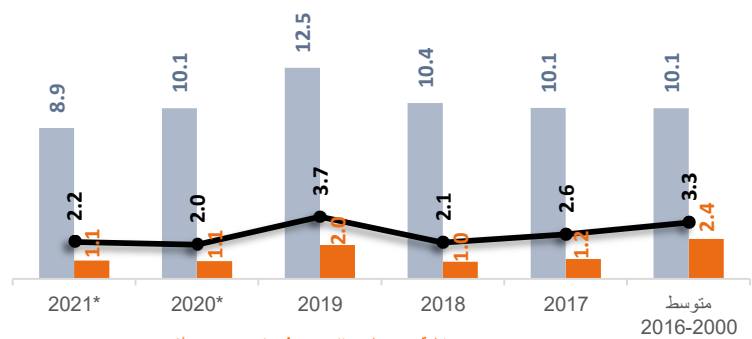
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

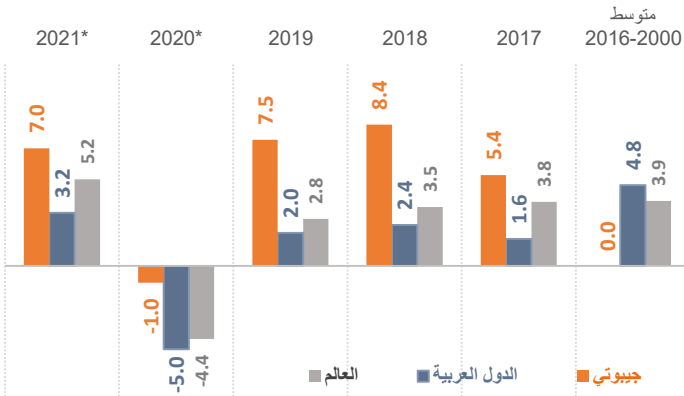


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

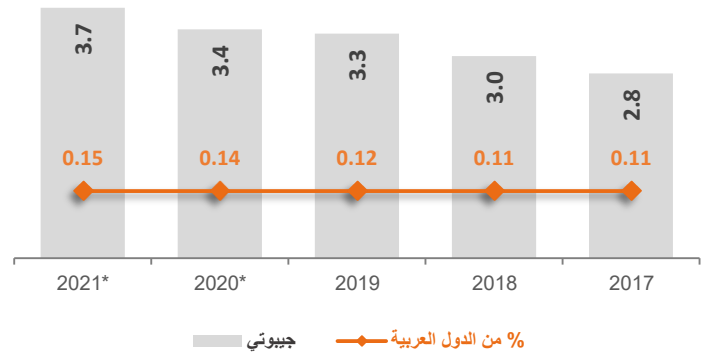


جيبوتي: الملامح الاقتصادية

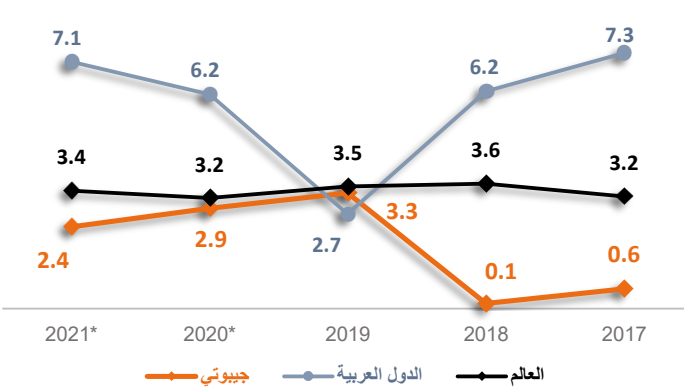
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



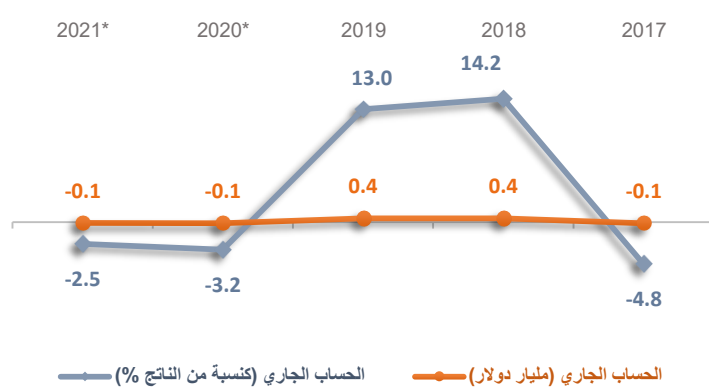
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



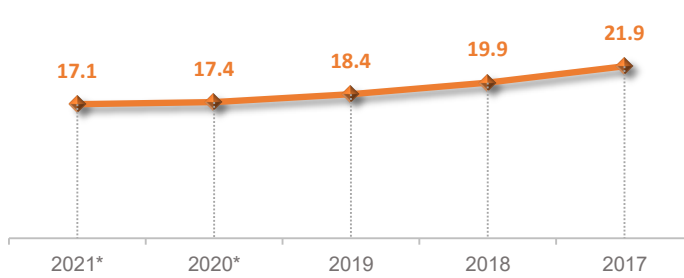
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



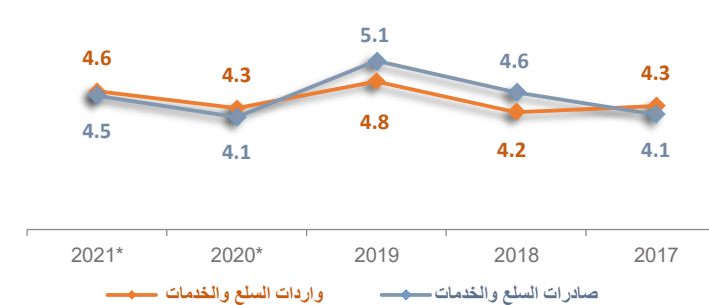
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



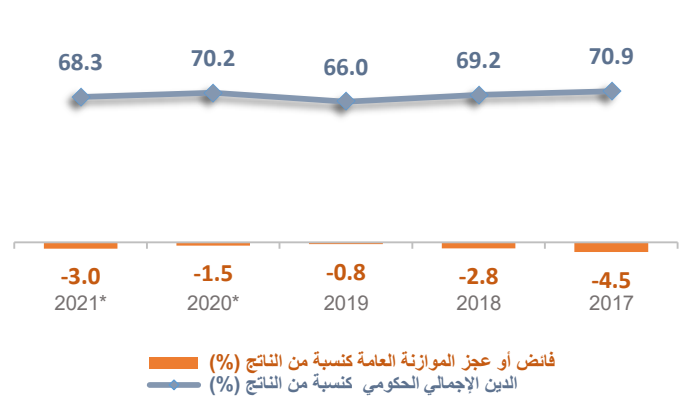
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



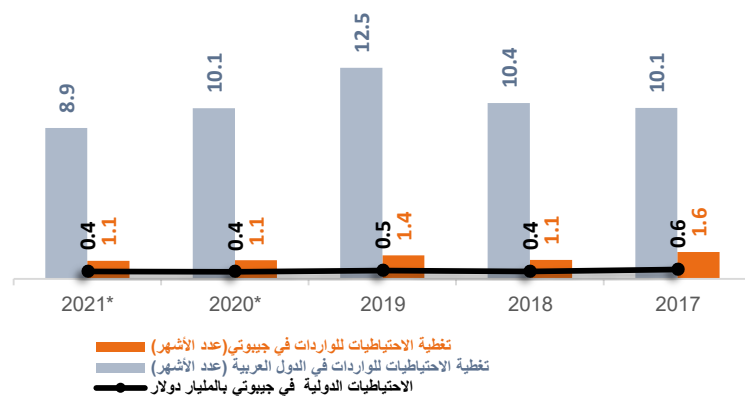
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

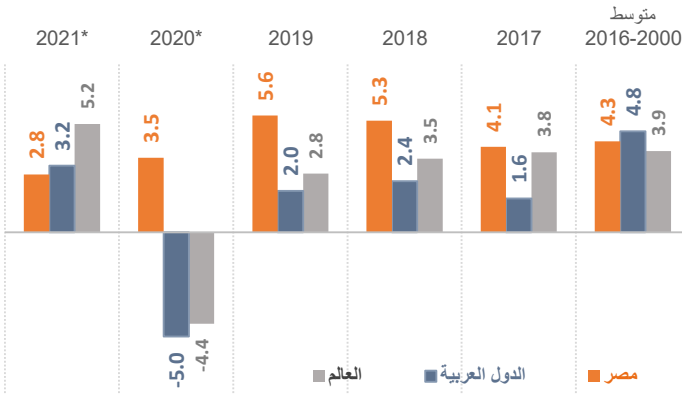


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

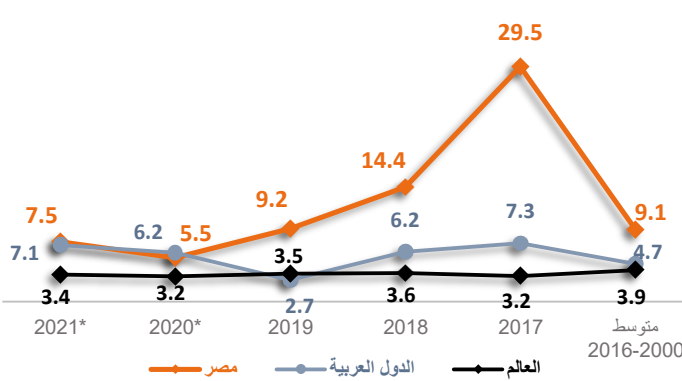


مصر: الملامح الاقتصادية

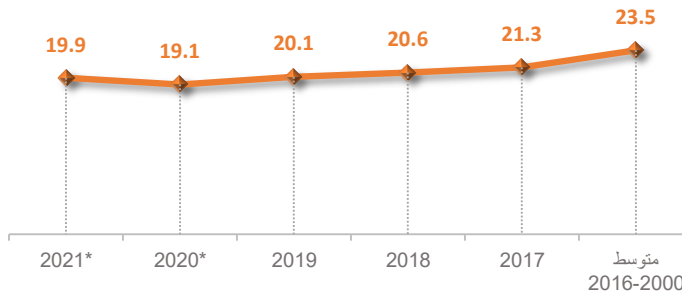
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



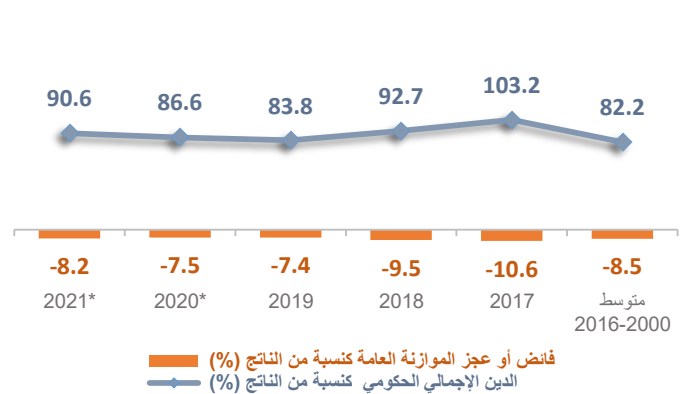
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



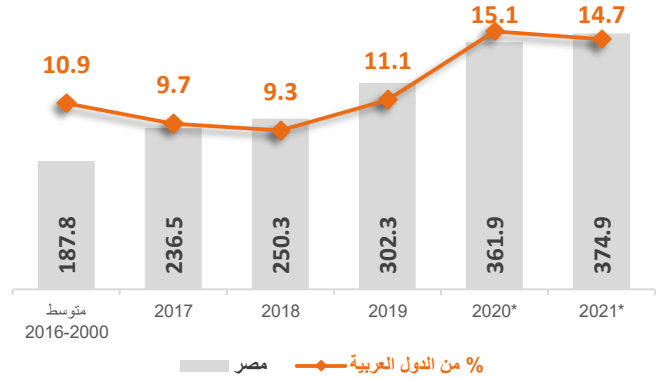
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



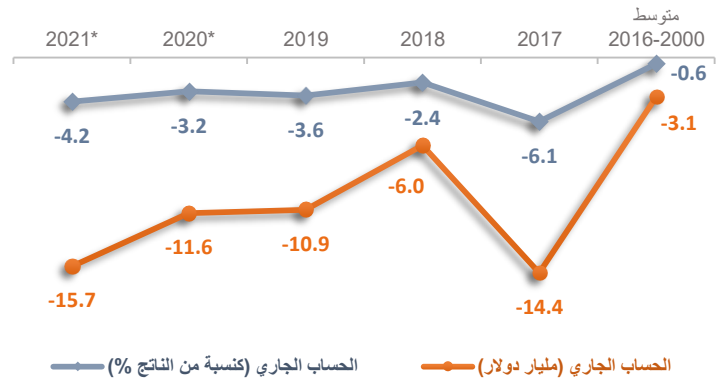
الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)



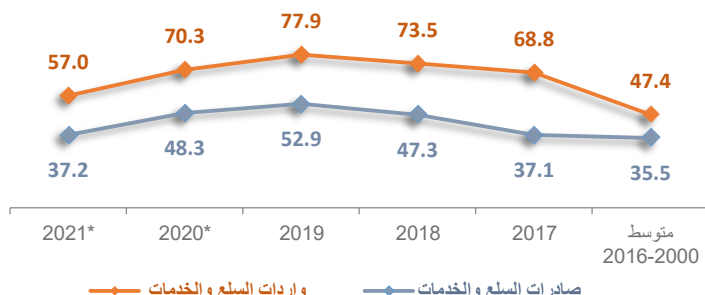
الناتج المحلي الإجمالي (بمليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



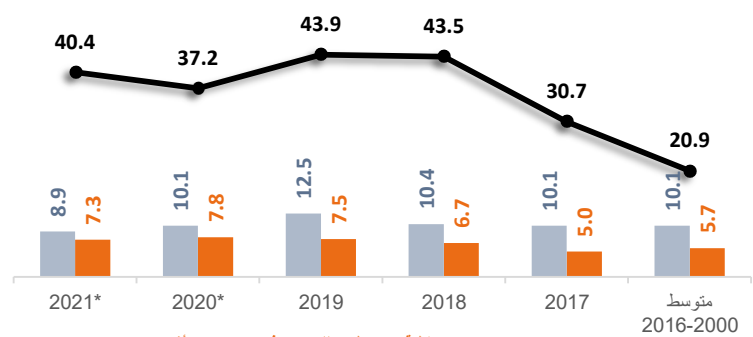
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



صادرات وواردات السلع والخدمات (بمليار دولار)

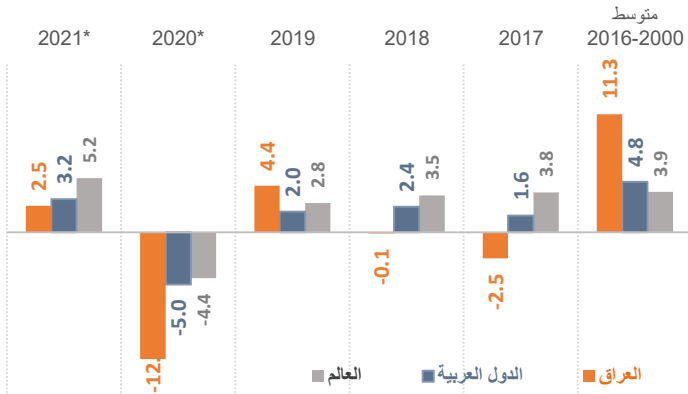


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

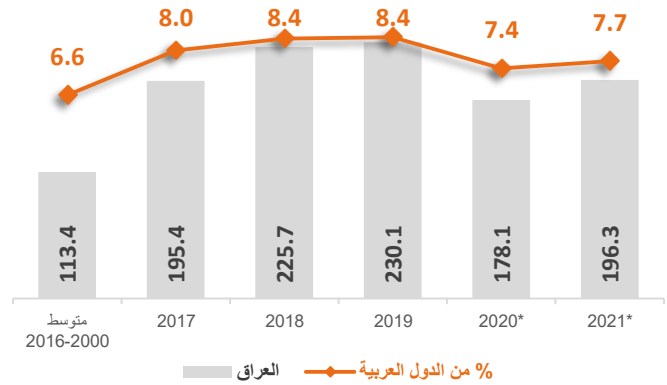


العراق: الملامح الاقتصادية

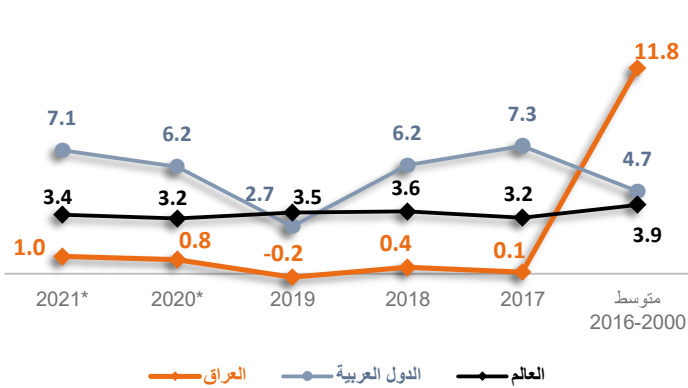
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



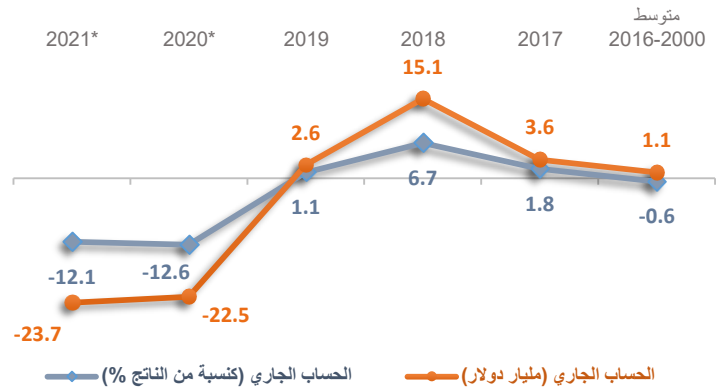
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



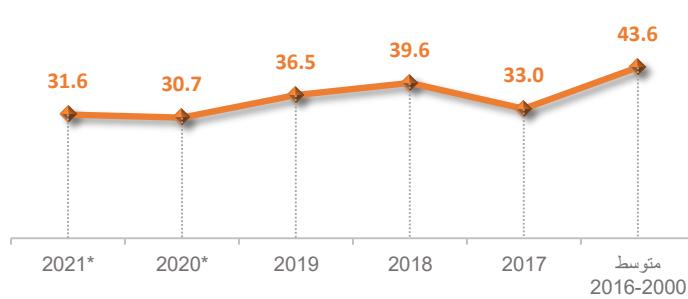
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



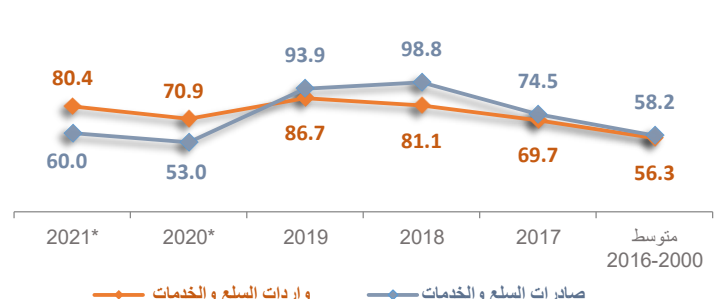
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



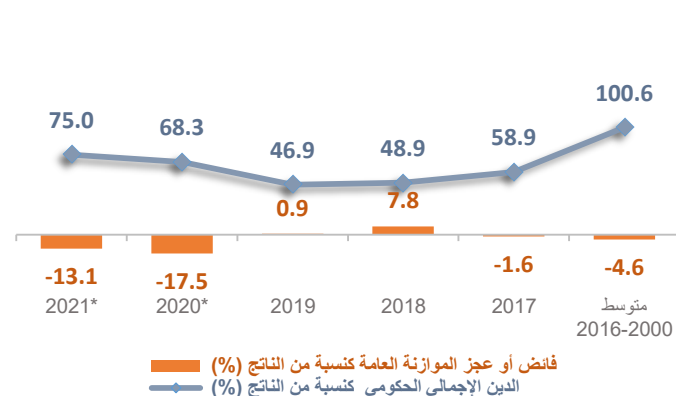
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



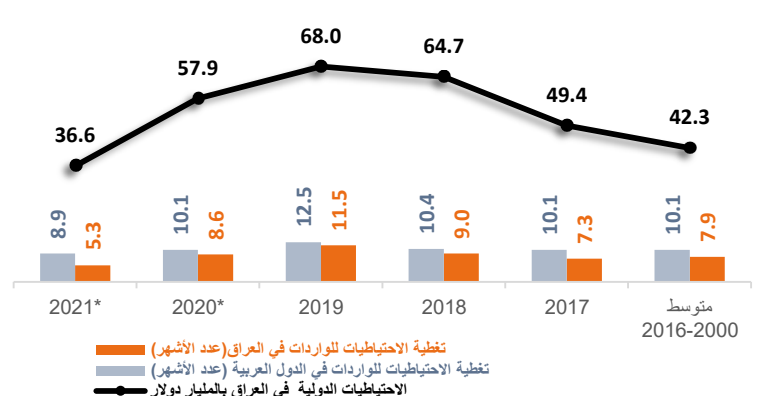
صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

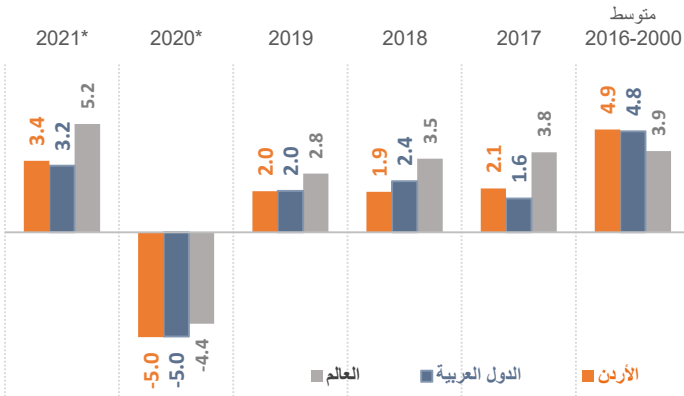


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

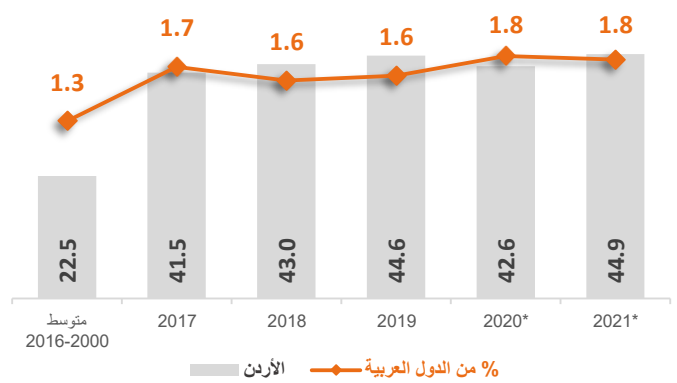


الأردن: الملامح الاقتصادية

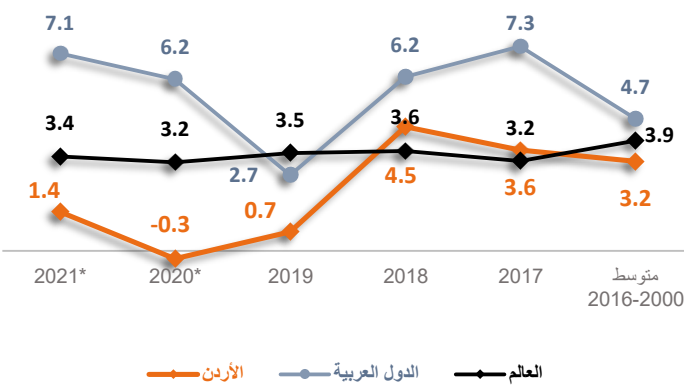
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



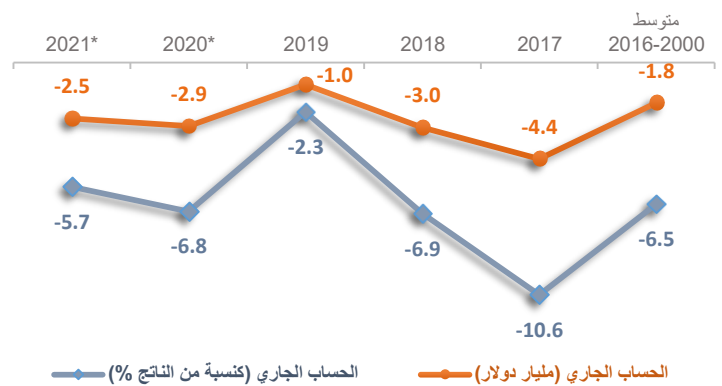
الناتج المحلي الإجمالي (بمليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



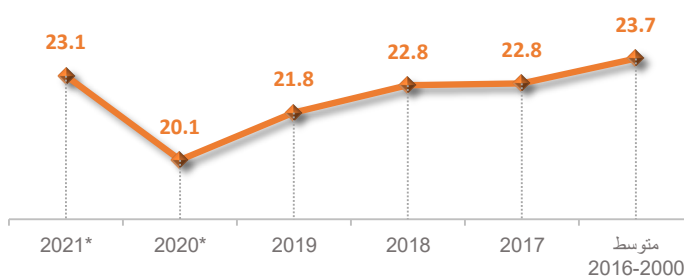
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



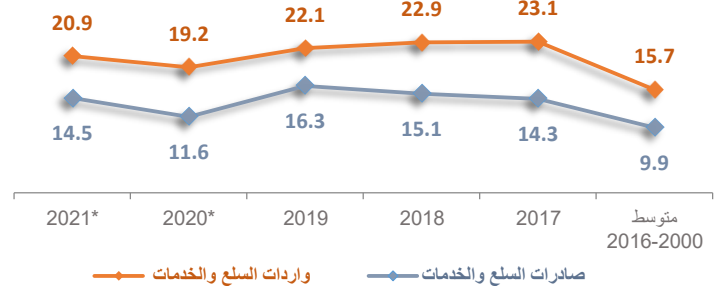
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



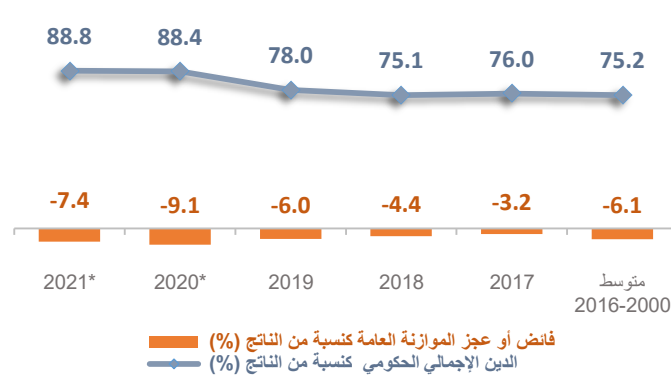
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



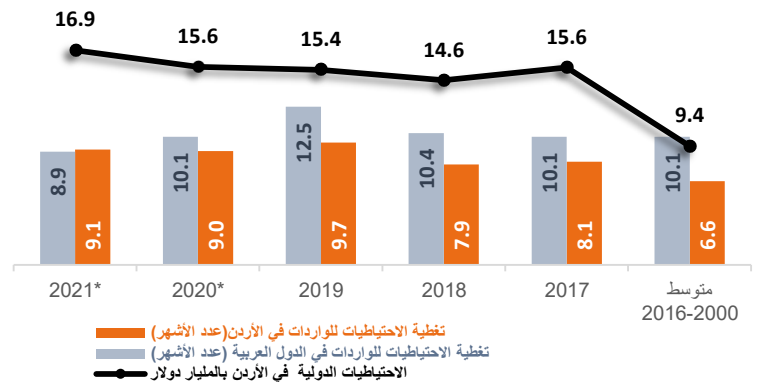
صادرات وواردات السلع والخدمات (بمليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

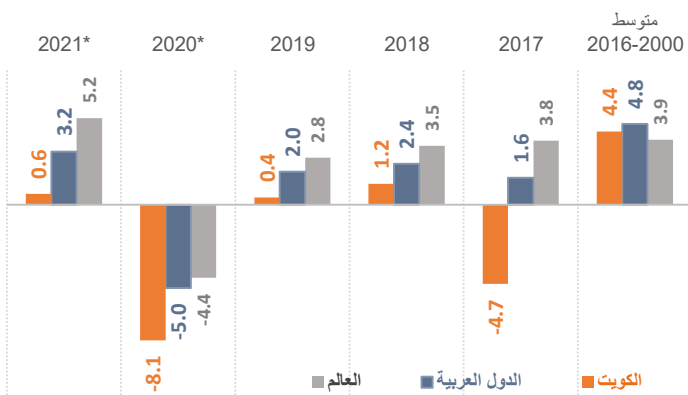


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

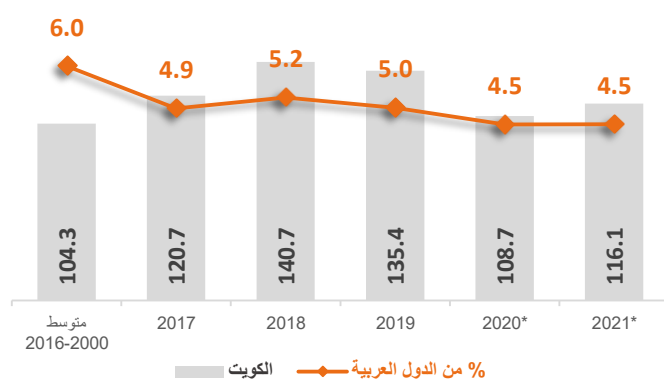


الكويت: الملامح الاقتصادية

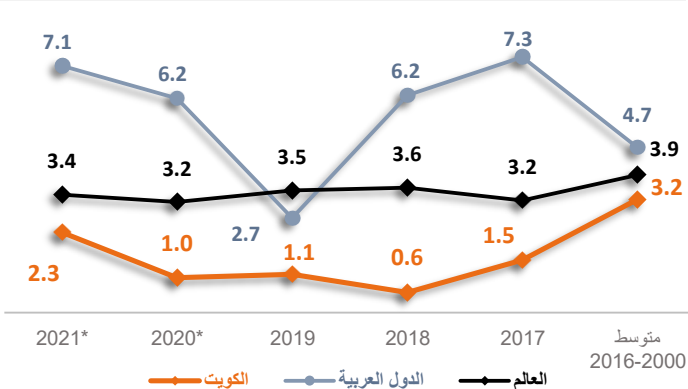
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



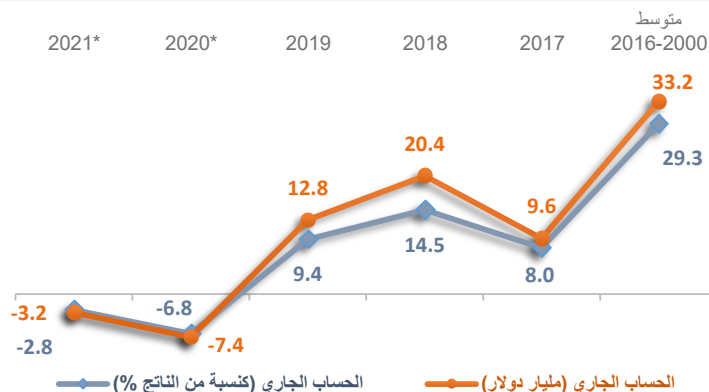
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



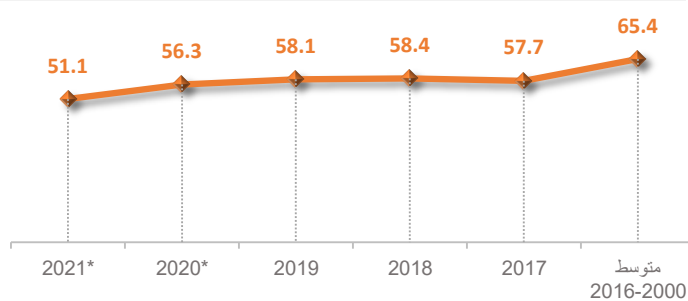
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



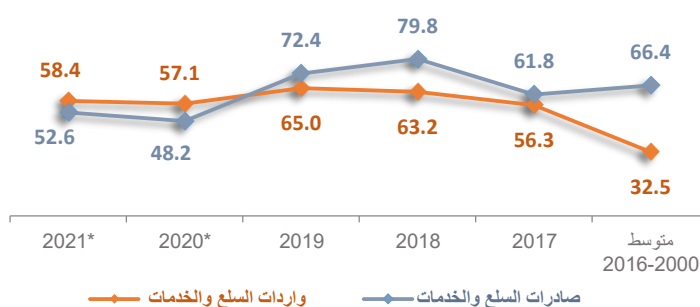
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



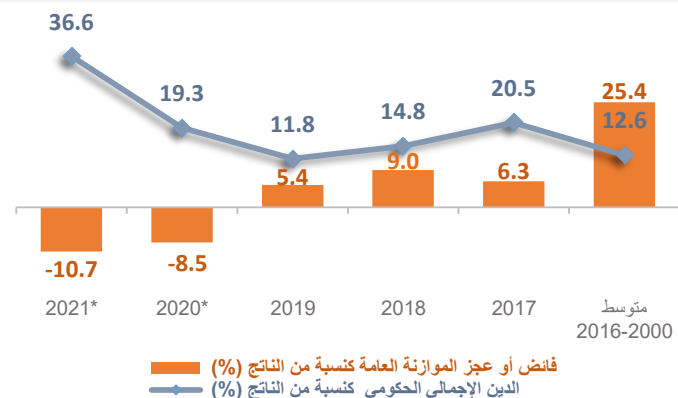
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



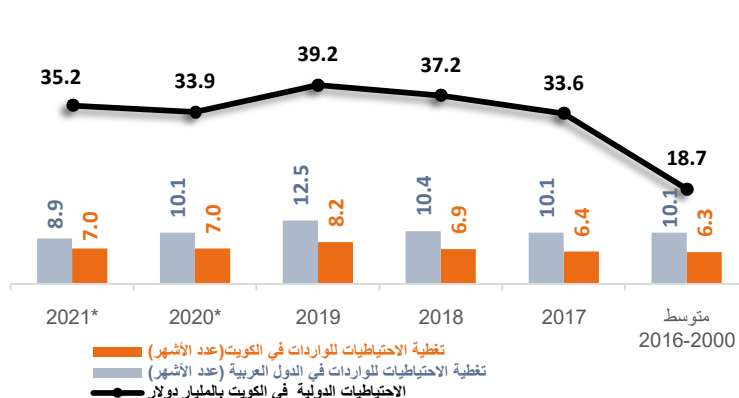
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

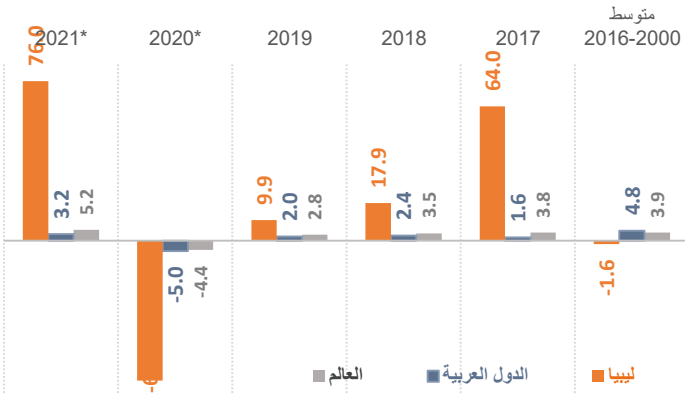


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

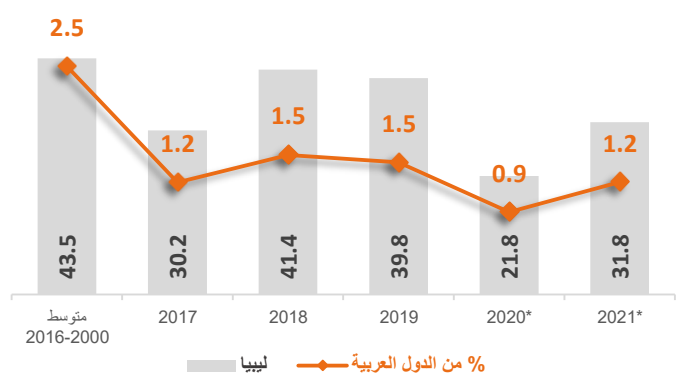


ليبيا: الملامح الاقتصادية

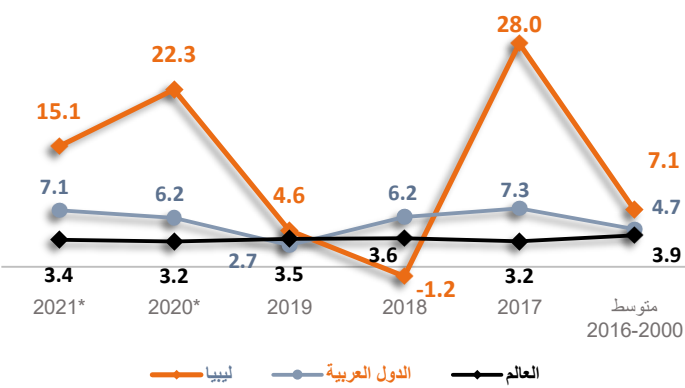
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



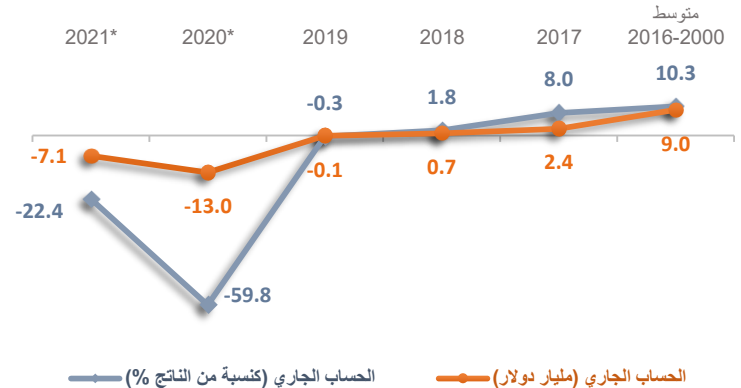
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



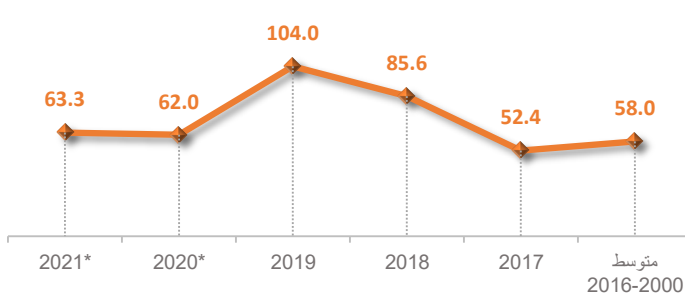
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %

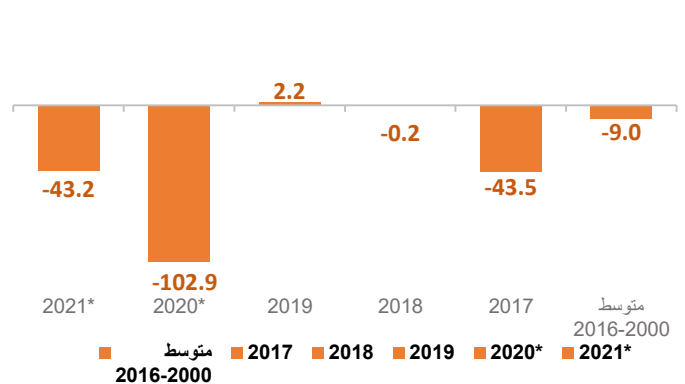


نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)

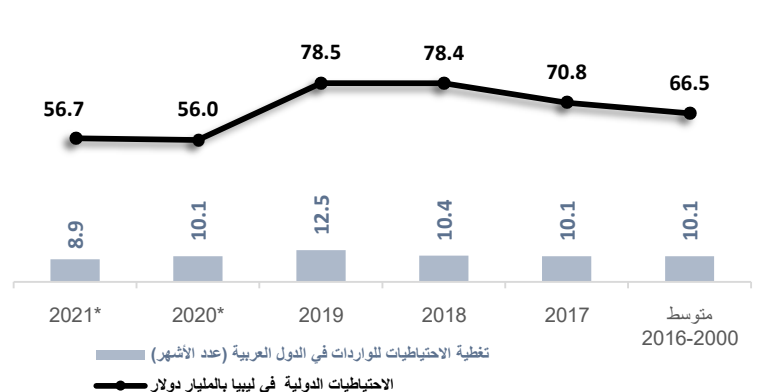


صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)

الدين الإجمالي الحكومي كنسبة من الناتج (%)

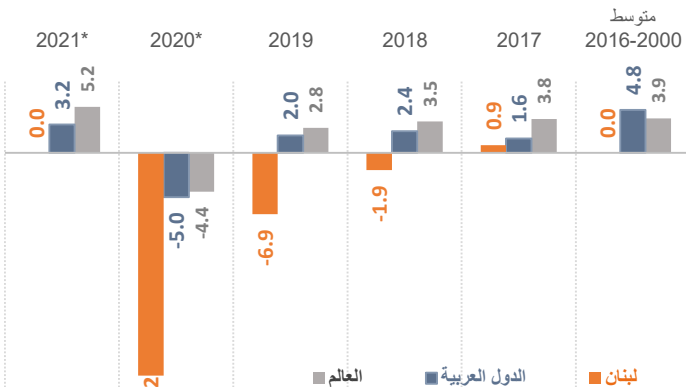


الاحتياطيات بالمليار دولار

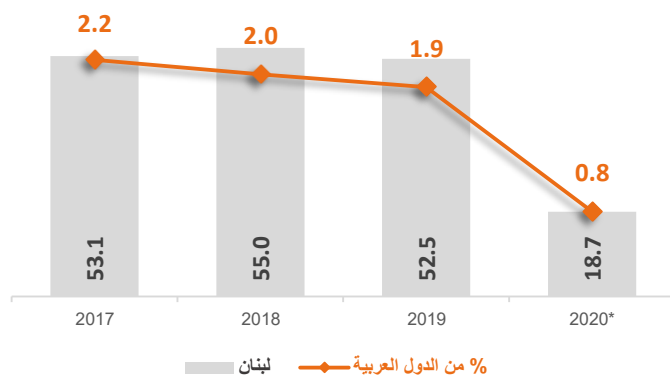


لبنان: الملامح الاقتصادية

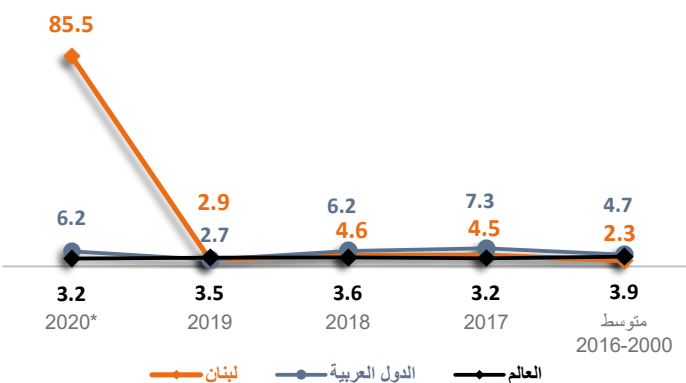
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



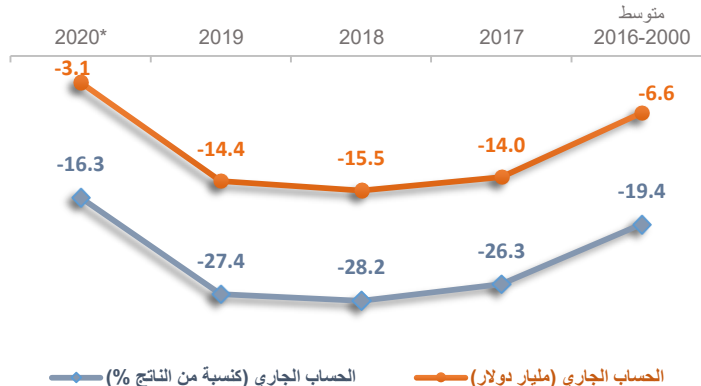
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



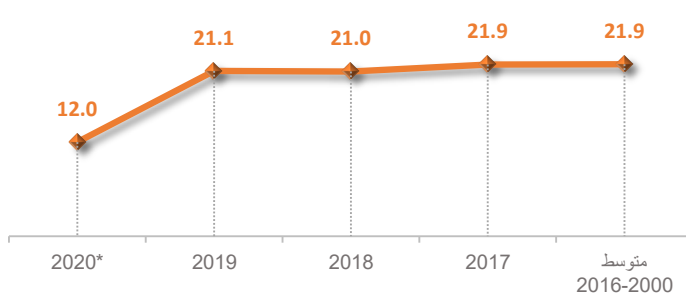
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



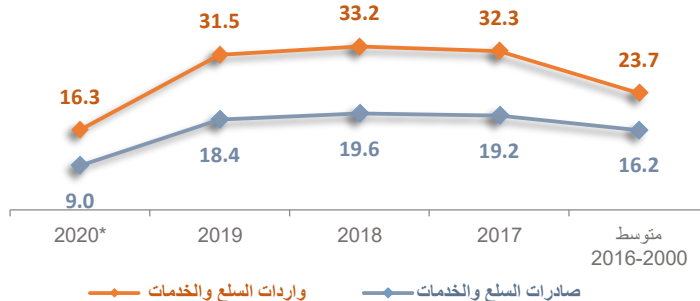
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



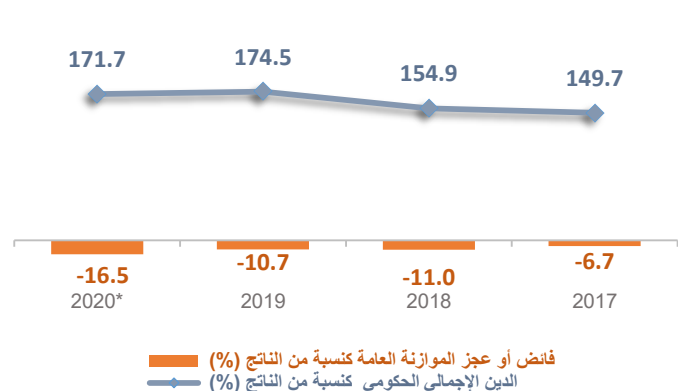
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



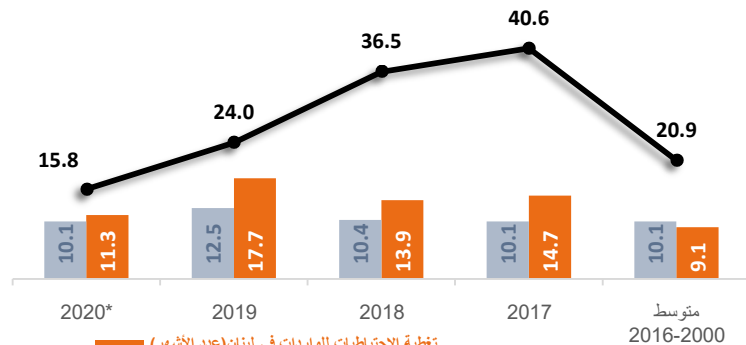
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

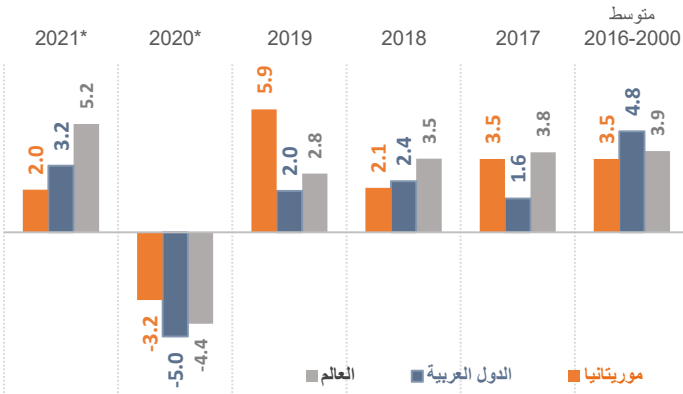


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

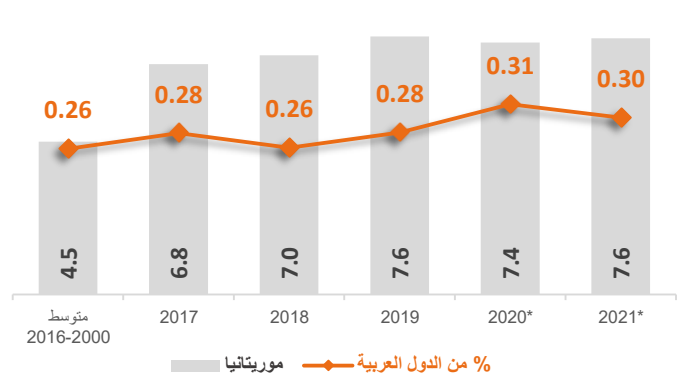


موريتانيا: الملامح الاقتصادية

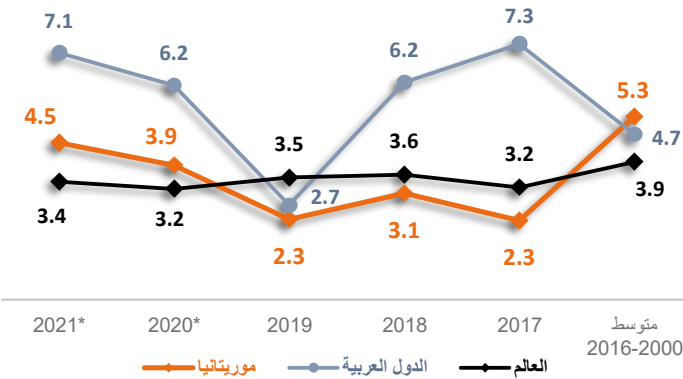
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



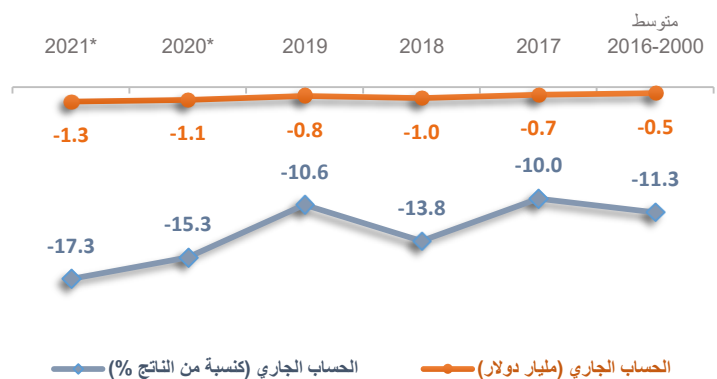
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



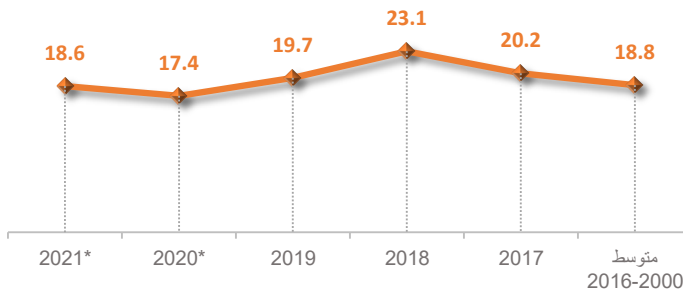
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



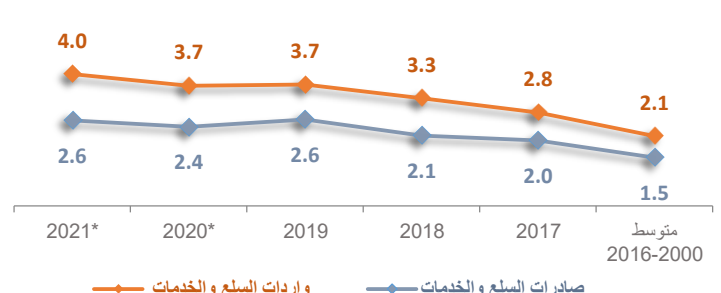
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



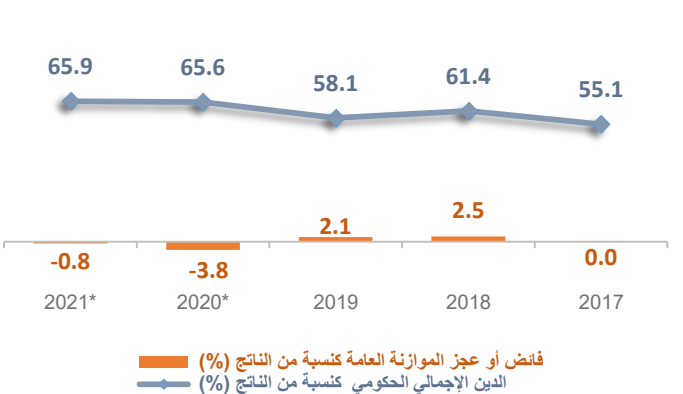
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



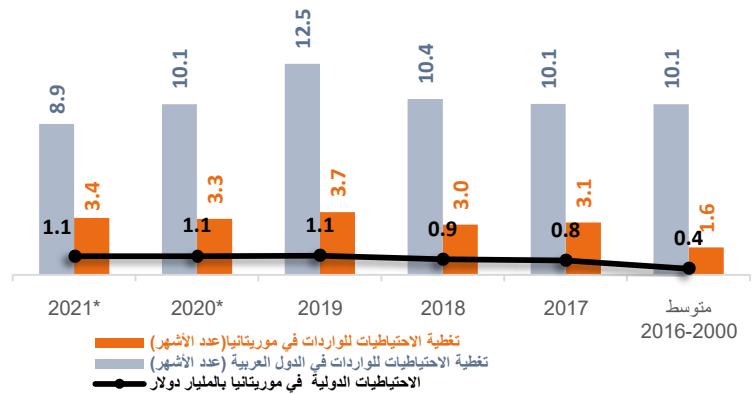
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

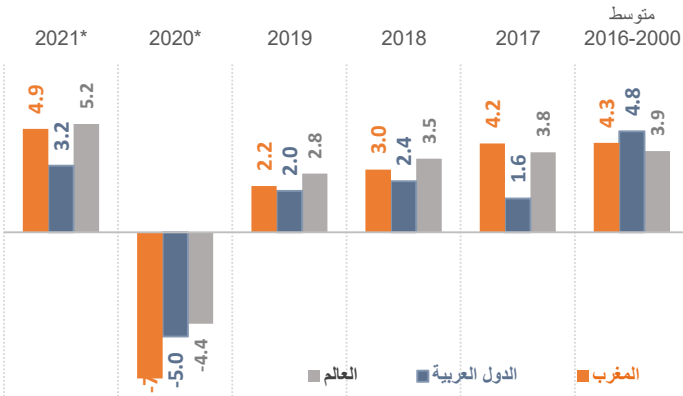


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

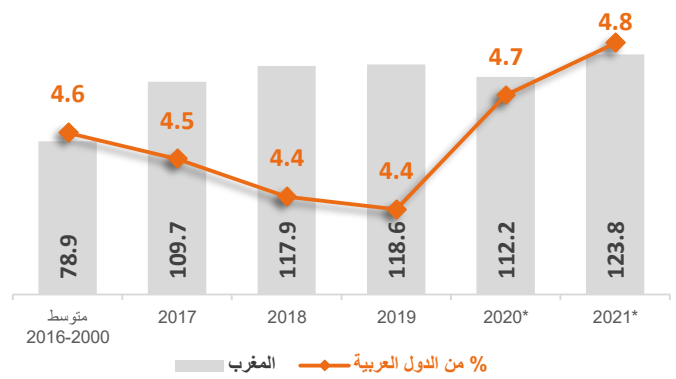


المغرب: الملامح الاقتصادية

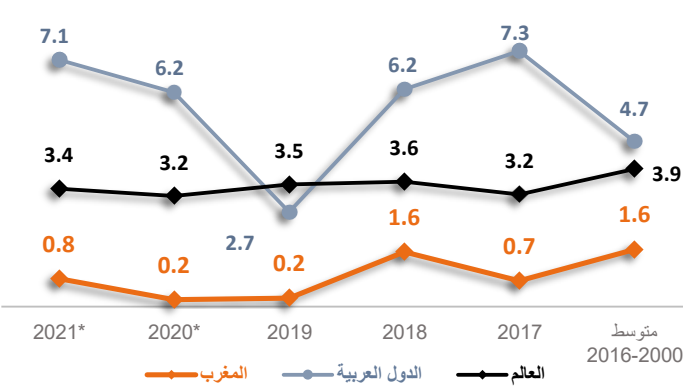
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



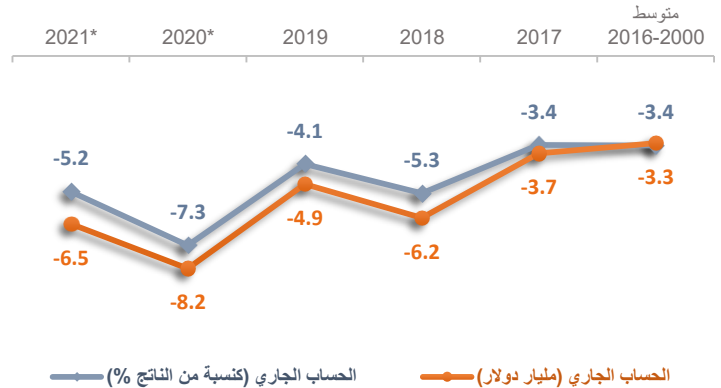
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



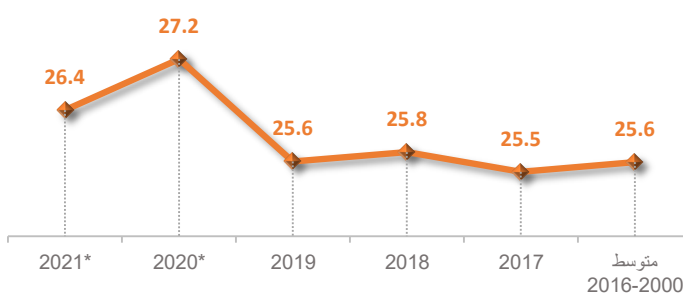
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



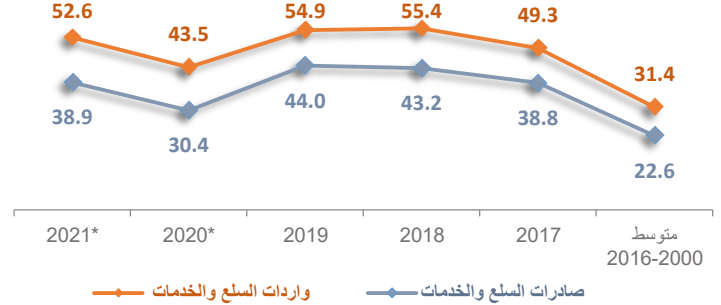
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



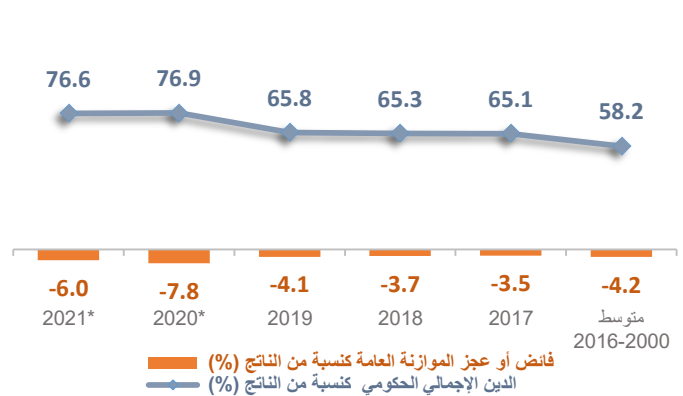
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (% (باستثناء المنح)



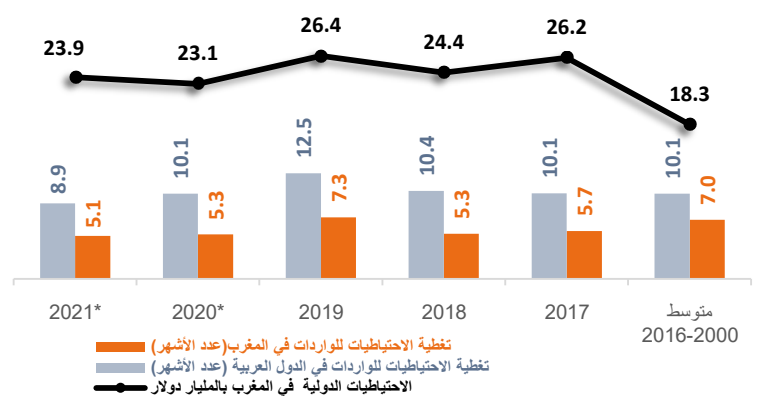
صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

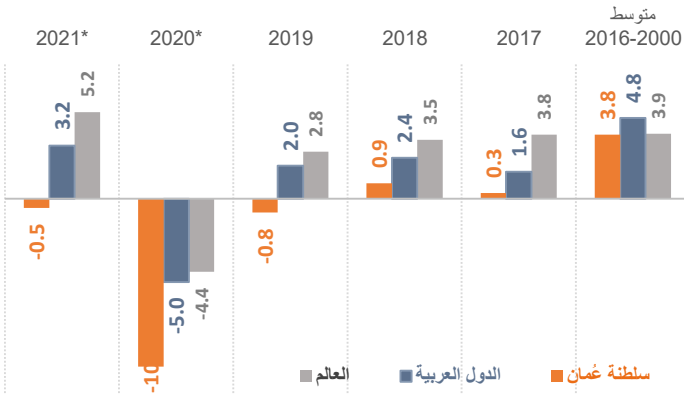


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

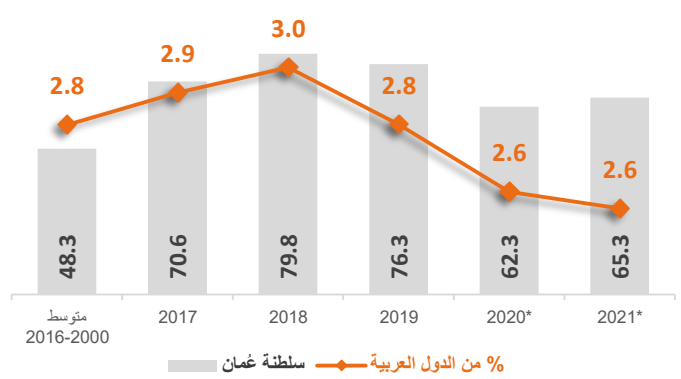


سلطنة عُمان: الملامح الاقتصادية

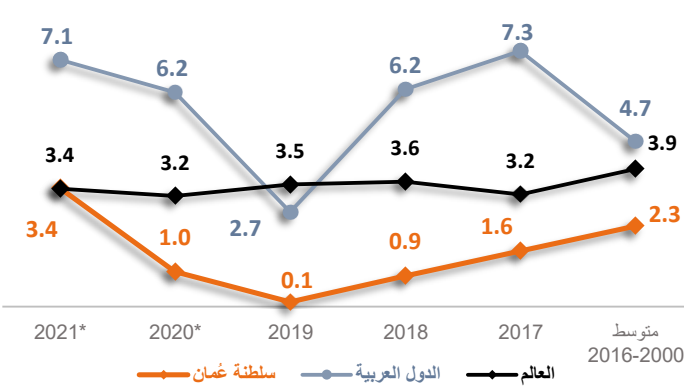
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



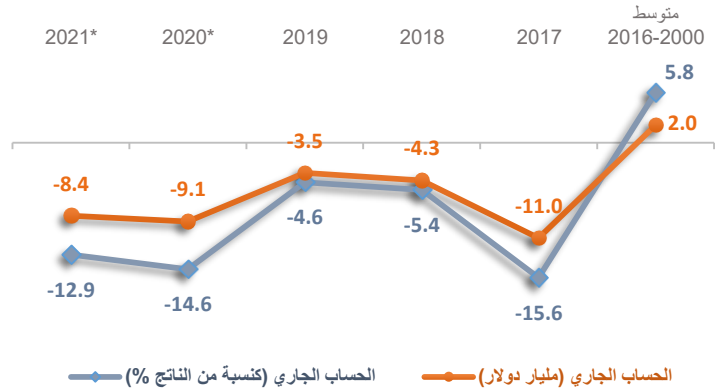
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



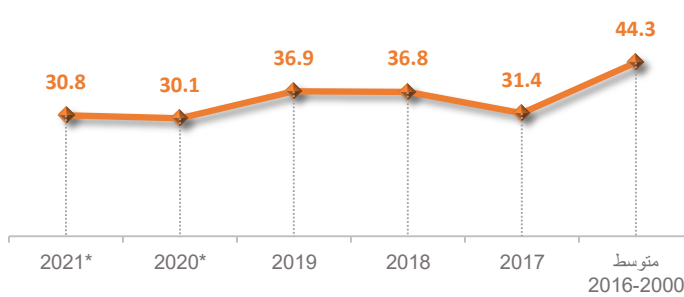
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



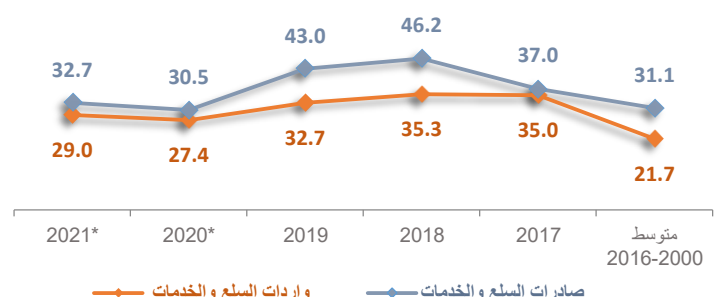
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



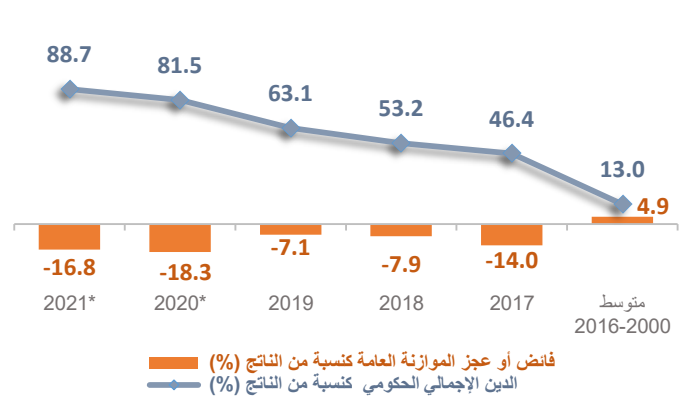
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



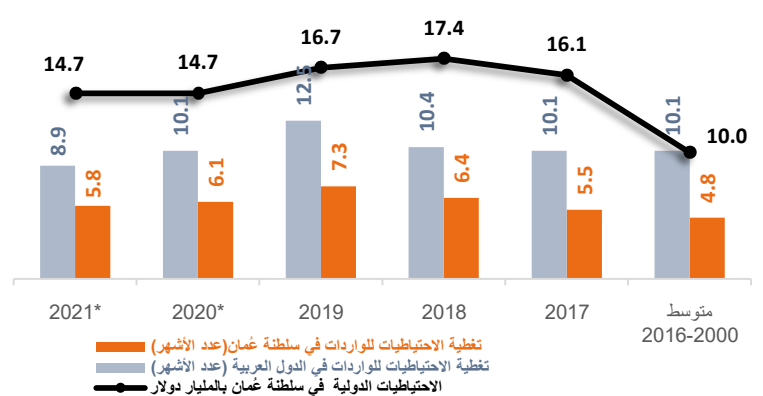
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

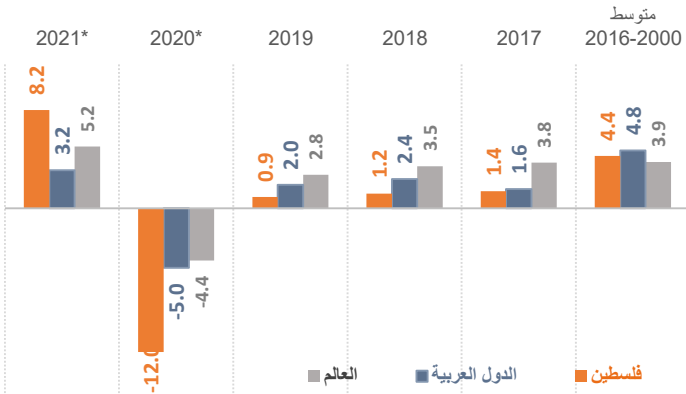


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

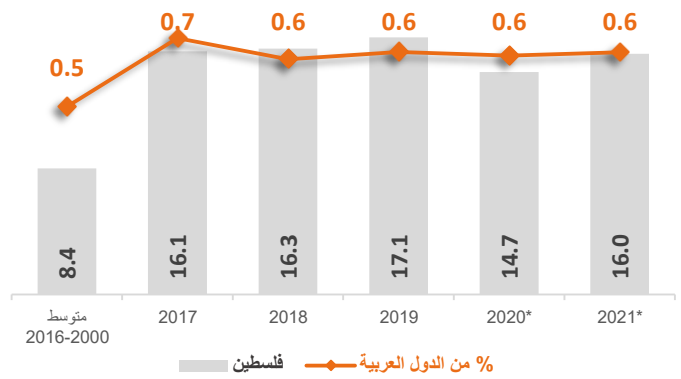


فلسطين: الملامح الاقتصادية

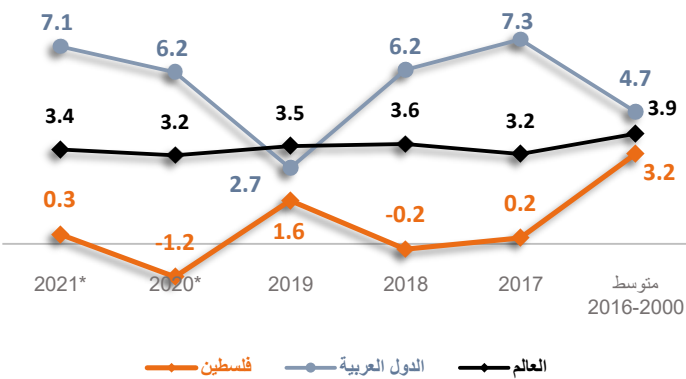
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



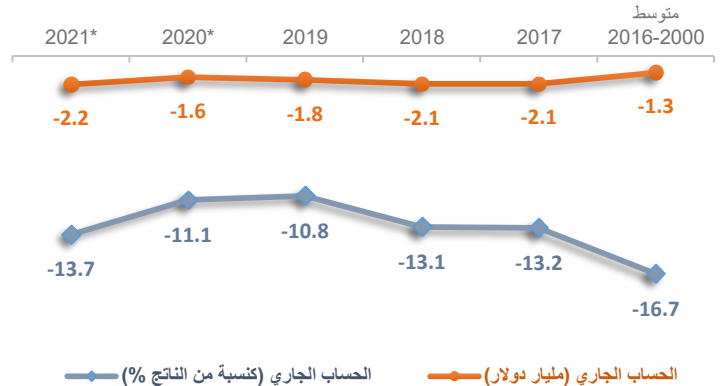
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



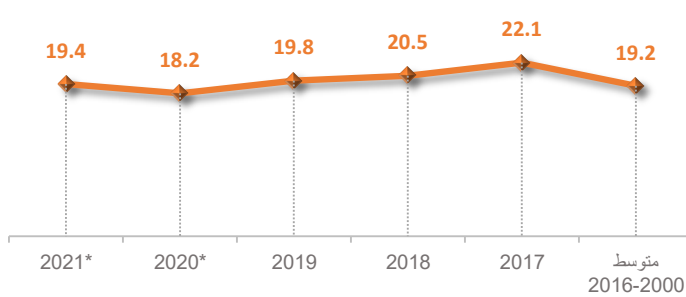
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



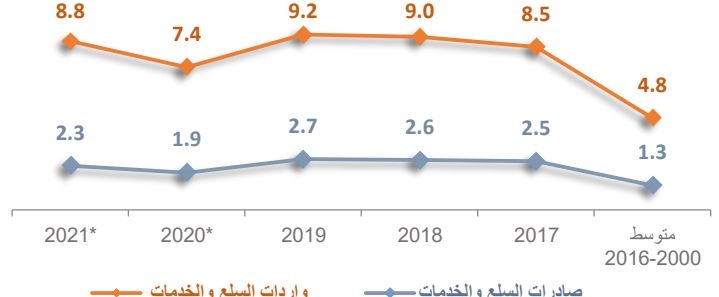
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



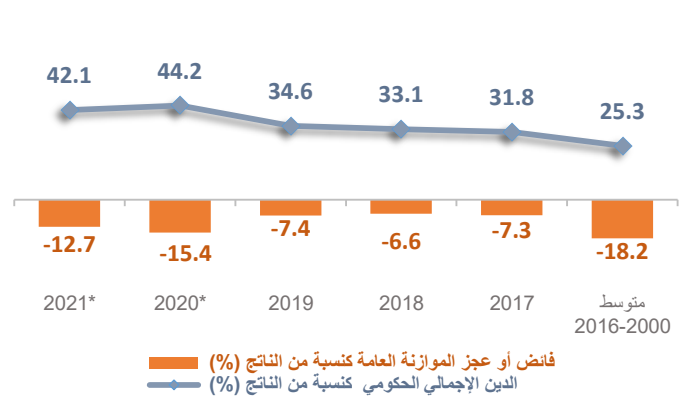
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



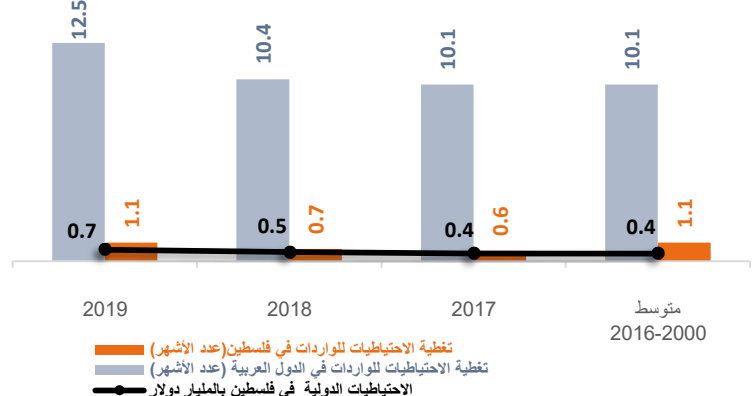
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

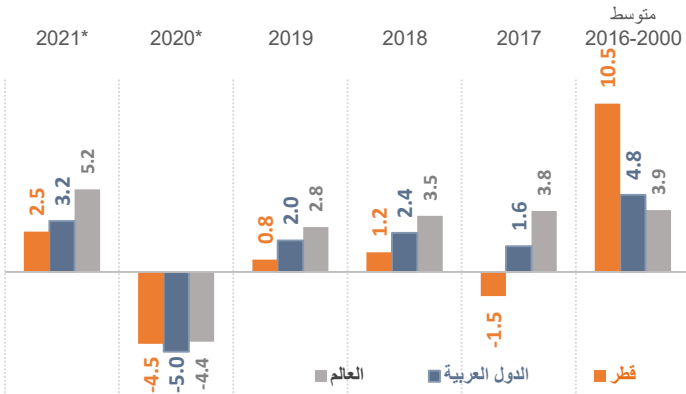


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

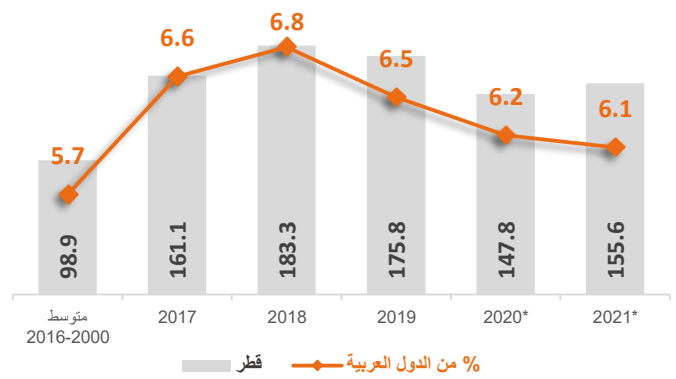


قطر: الملامح الاقتصادية

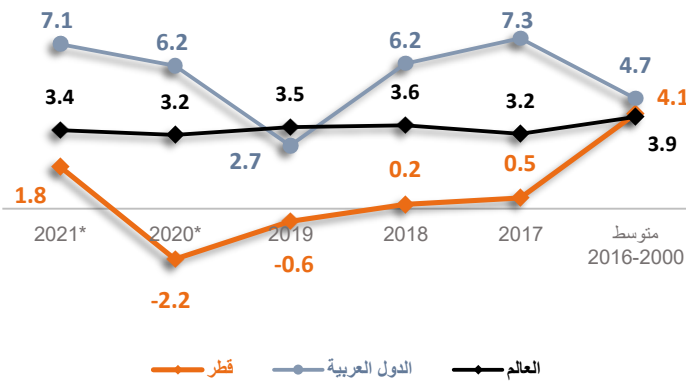
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



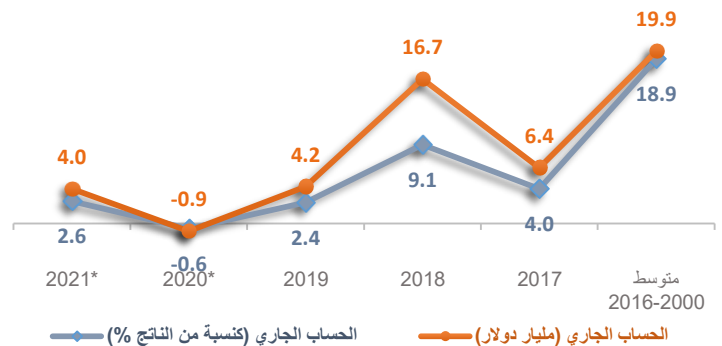
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



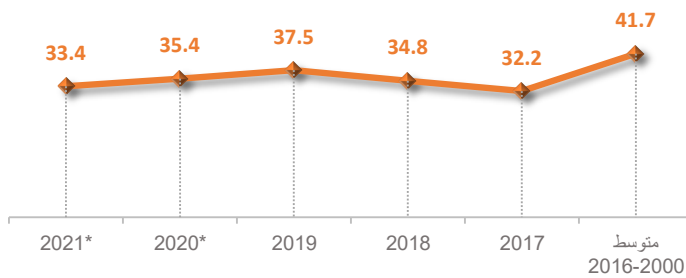
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



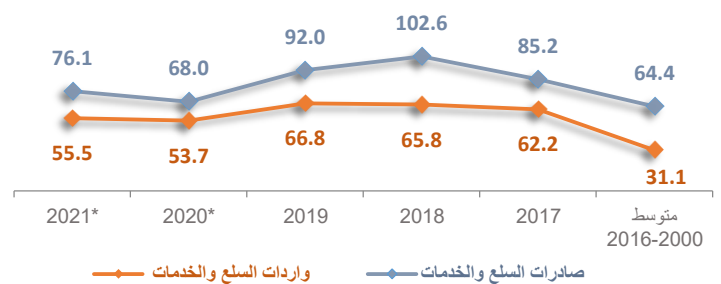
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



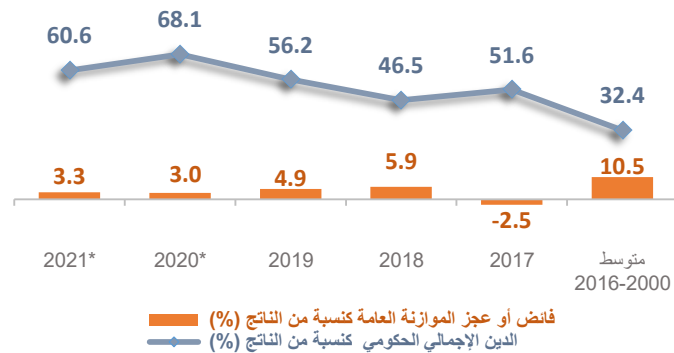
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



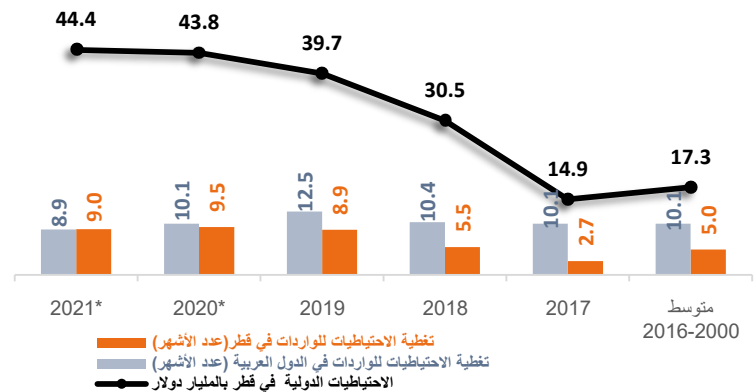
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

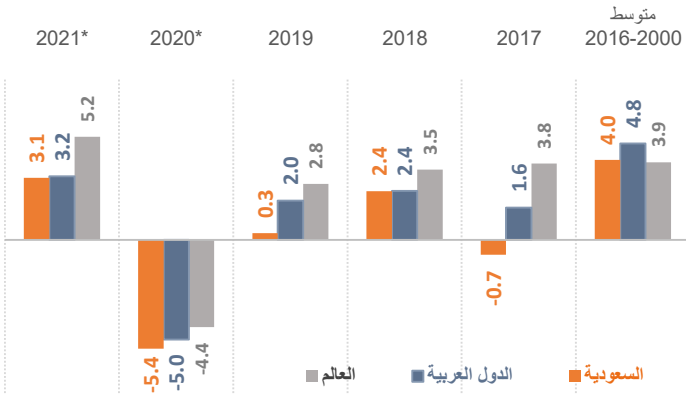


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

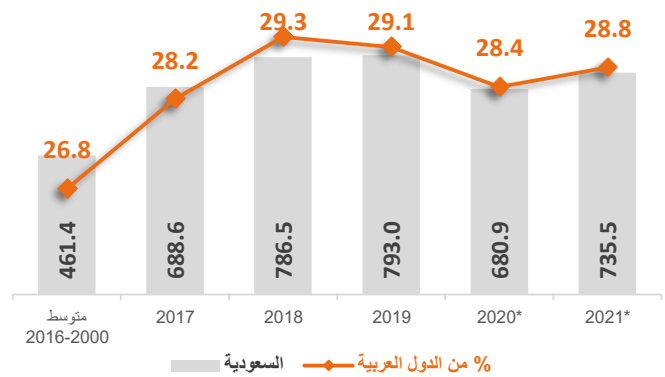


السعودية: الملامح الاقتصادية

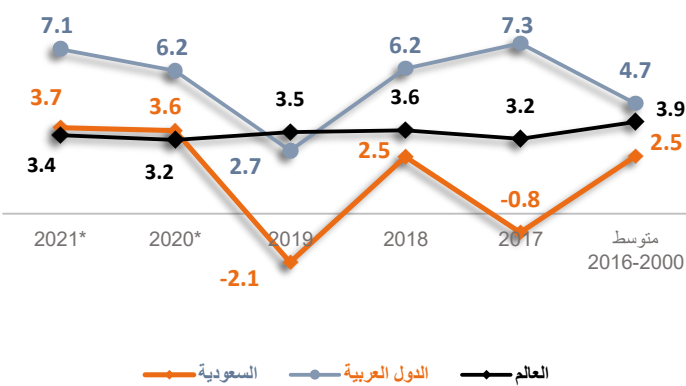
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



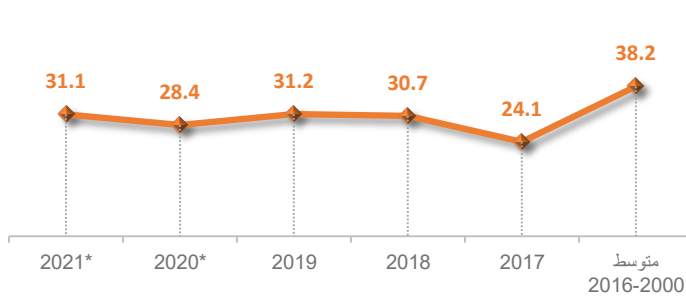
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



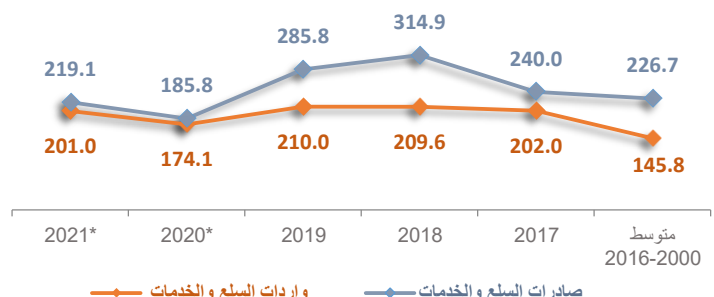
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



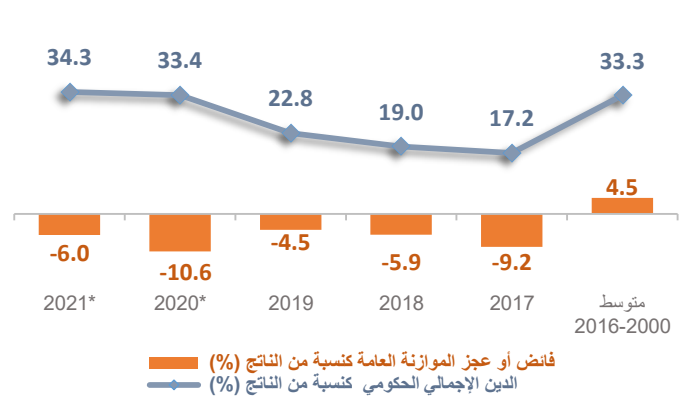
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



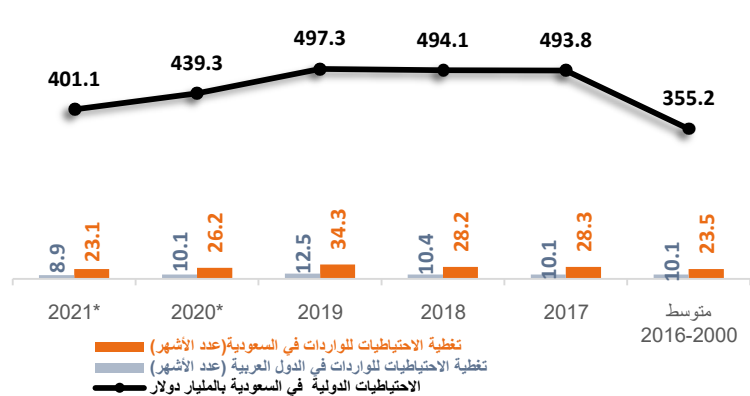
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

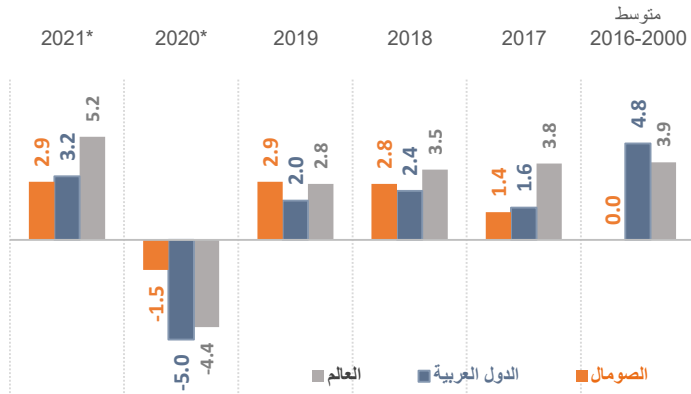


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

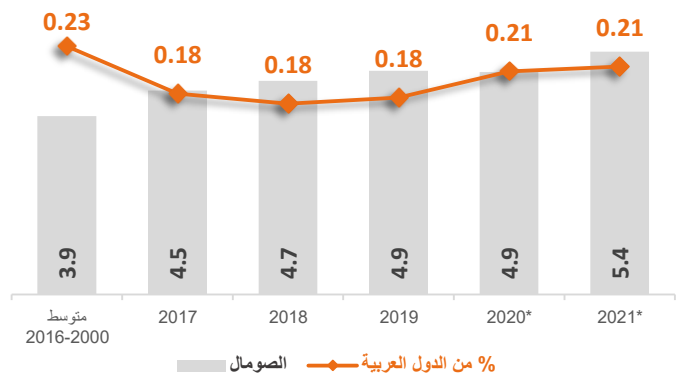


الصومال: الملامح الاقتصادية

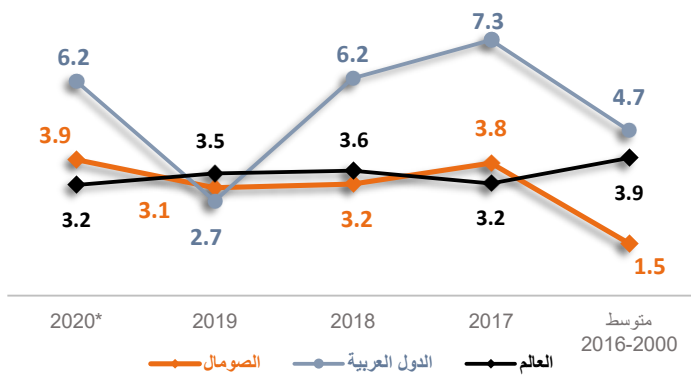
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



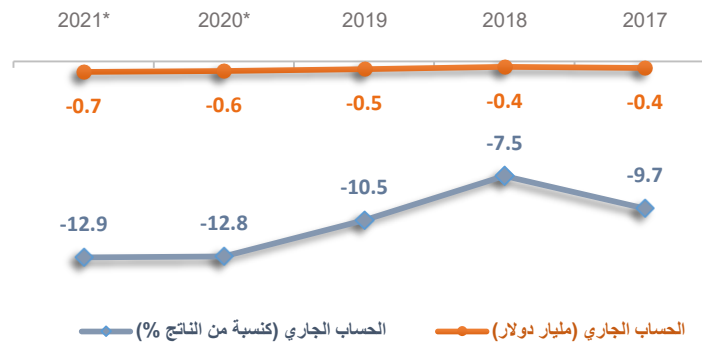
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



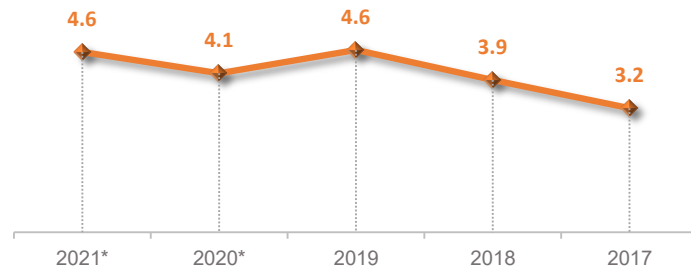
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



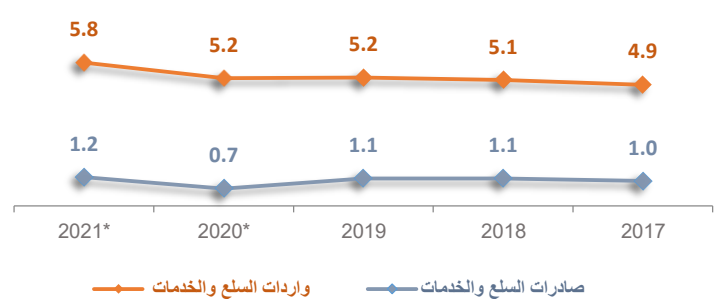
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)

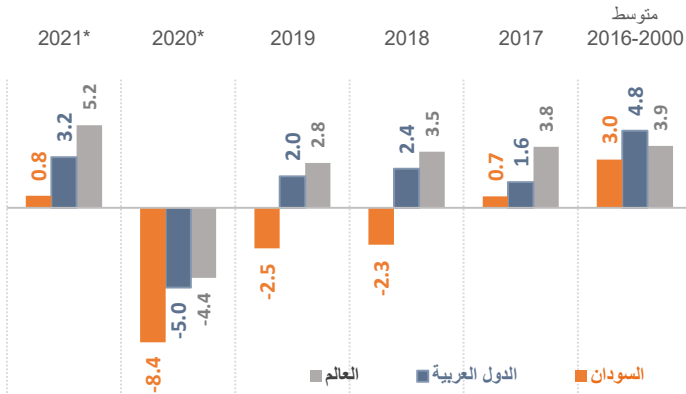


صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)

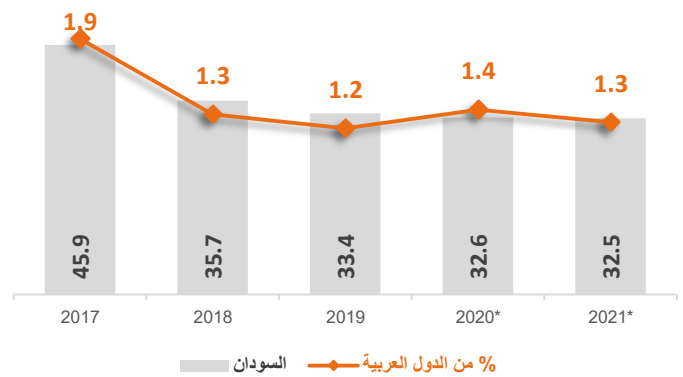


السودان: الملامح الاقتصادية

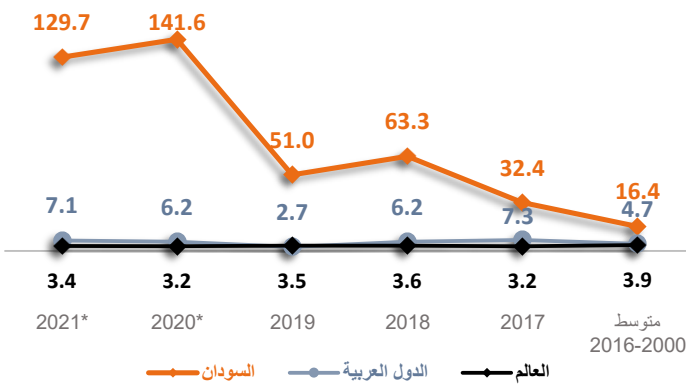
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



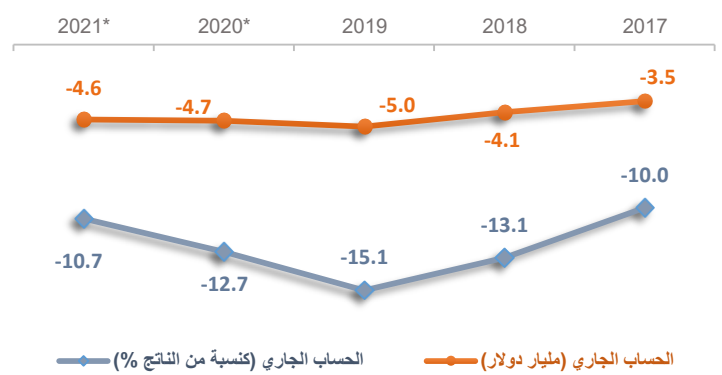
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



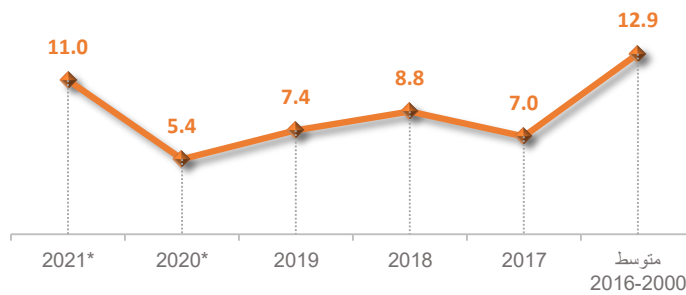
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



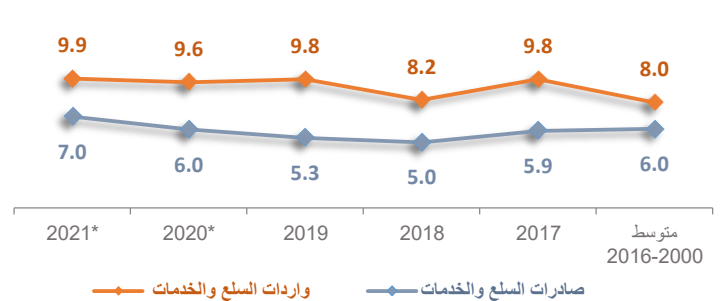
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



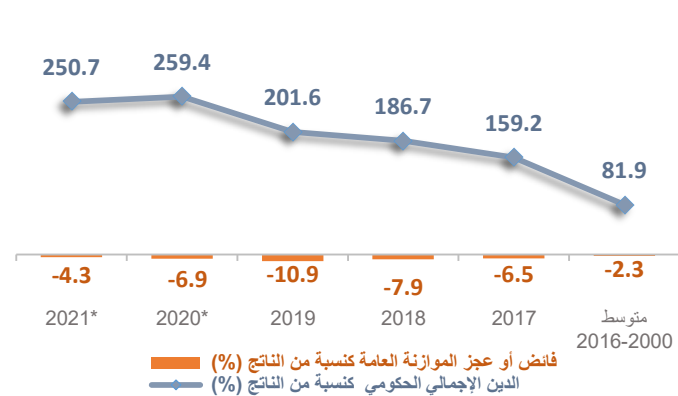
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



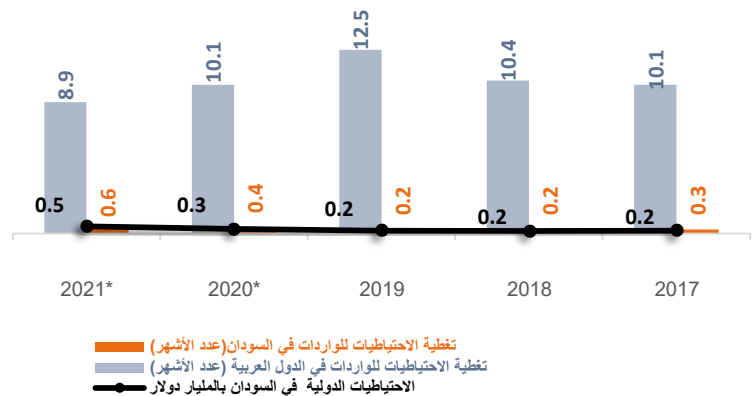
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

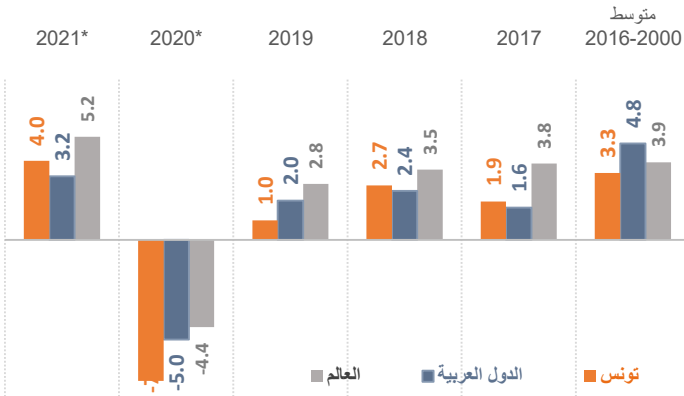


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

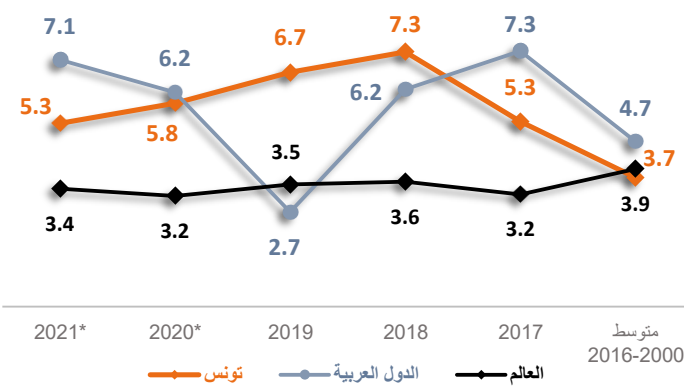


تونس: الملامح الاقتصادية

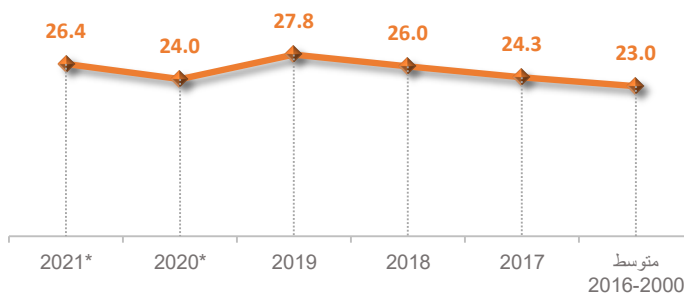
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



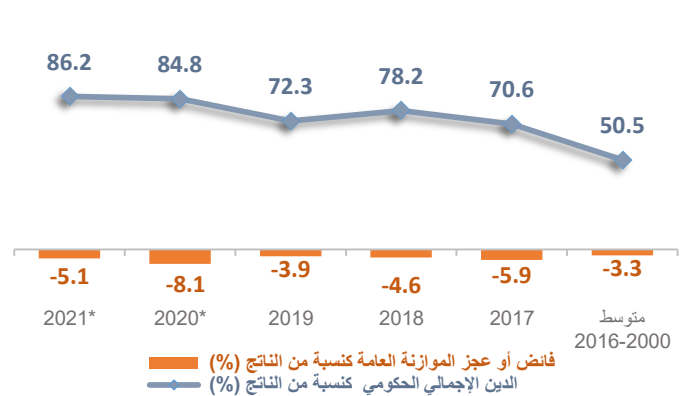
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



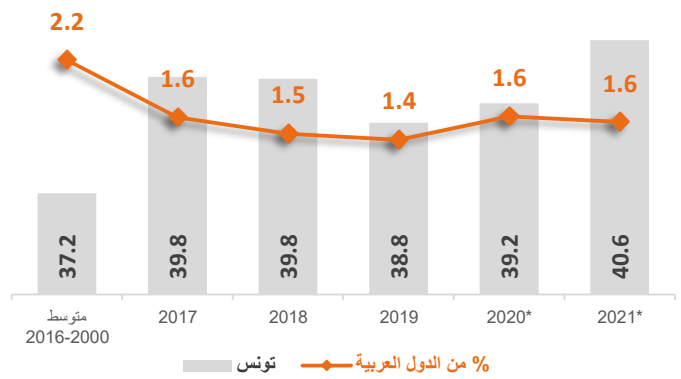
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (%) (باستثناء المنح)



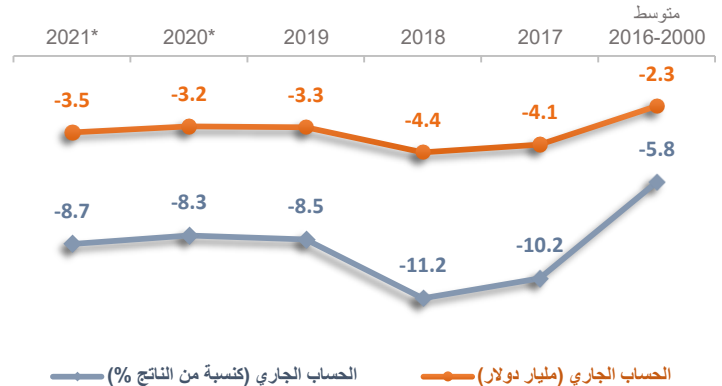
الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)



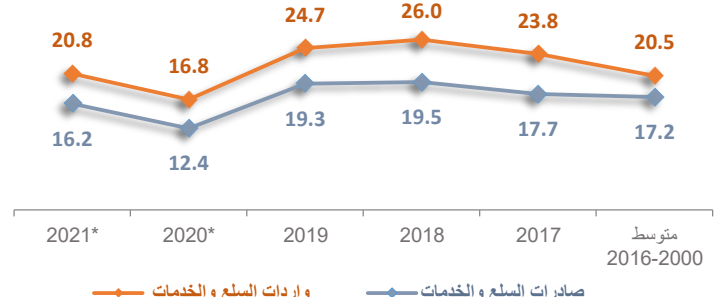
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



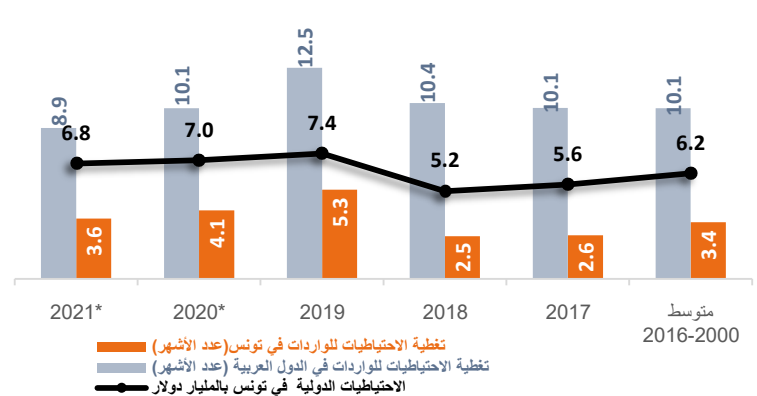
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)

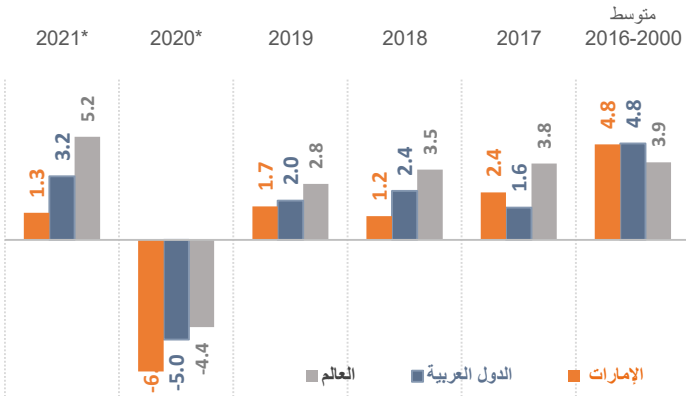


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

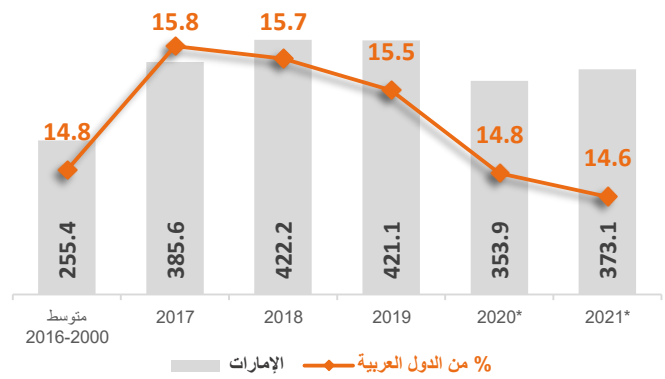


الإمارات : الملامح الاقتصادية

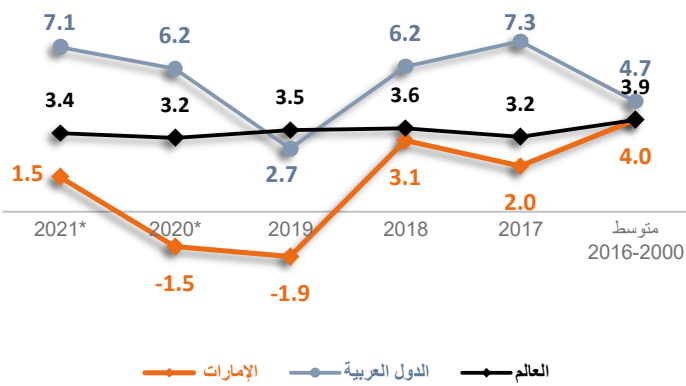
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



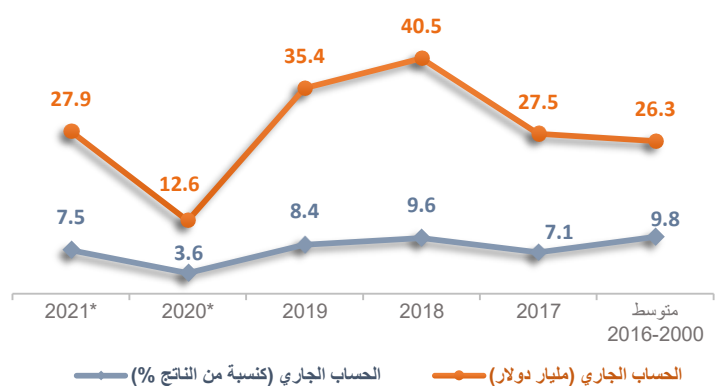
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



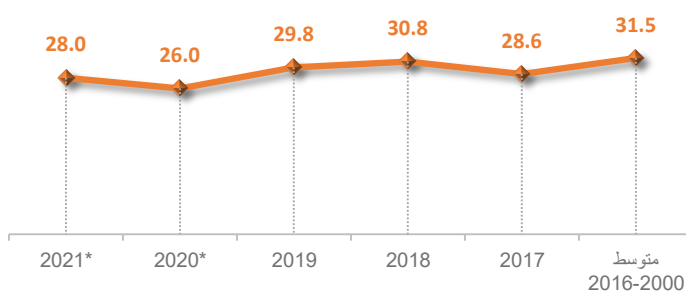
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



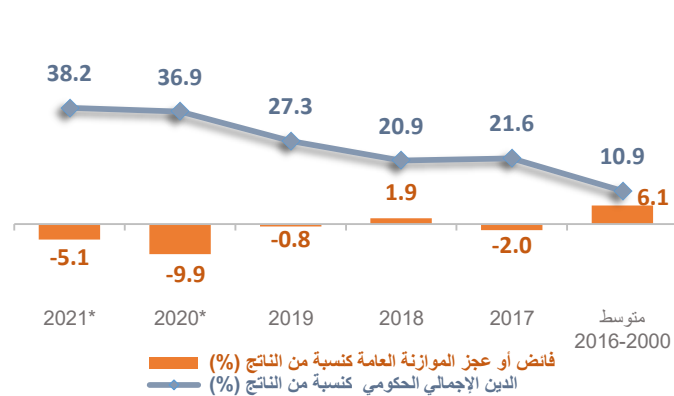
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



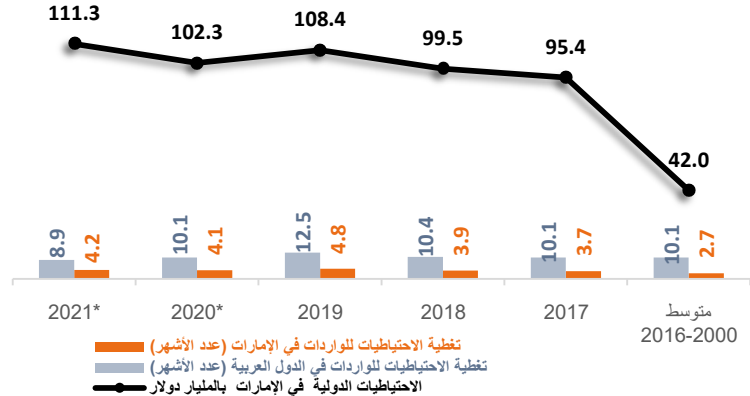
صادرات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)

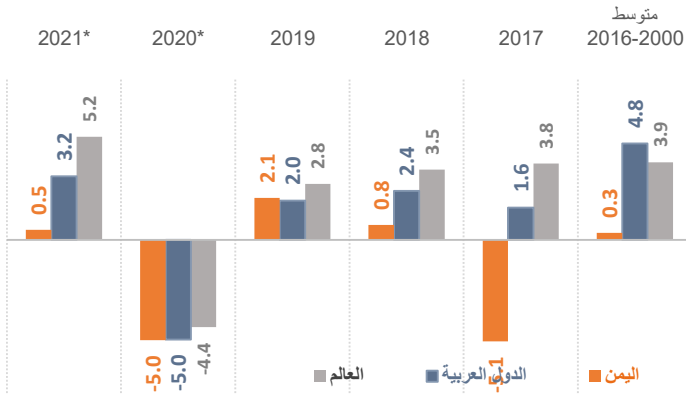


الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات

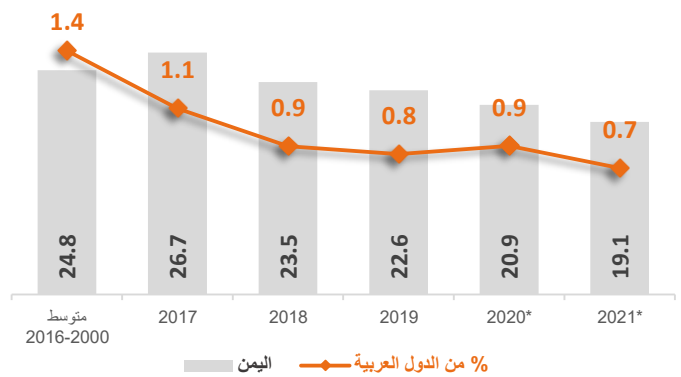


اليمن: الملامح الاقتصادية

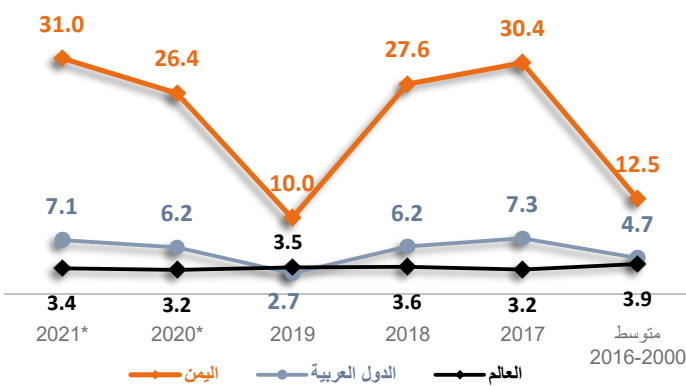
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (%)



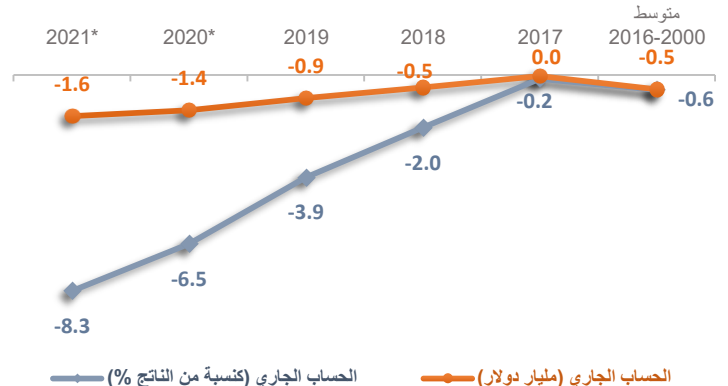
الناتج المحلي الإجمالي (مليار دولار) والنسبة من الناتج الإجمالي للدول العربية



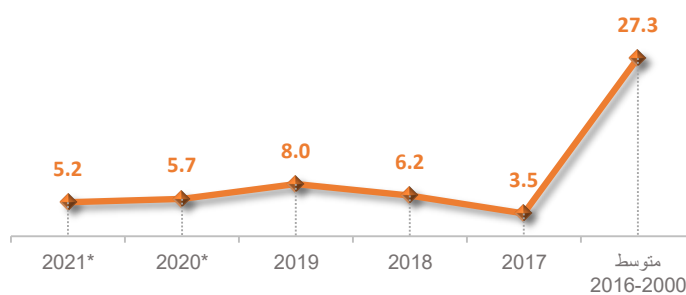
معدل التضخم (متوسط سنوي %)



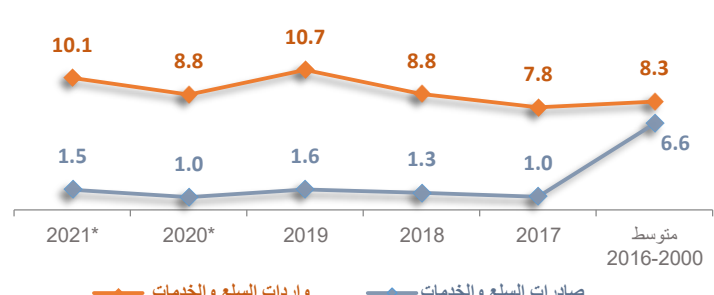
الحساب الجاري بالمليار دولار ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي %



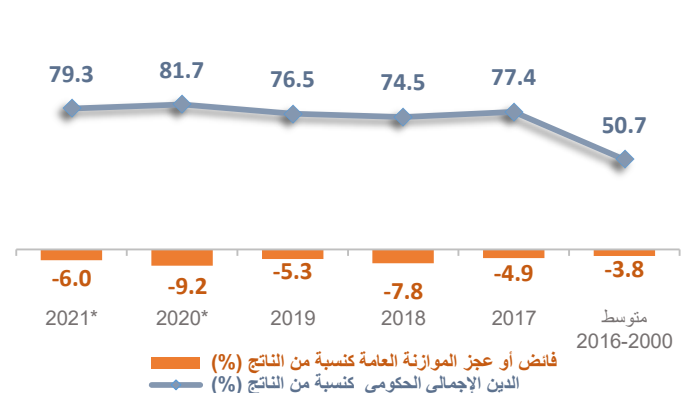
نسبة الإيرادات الحكومية من الناتج المحلي الإجمالي (باستثناء المنح)



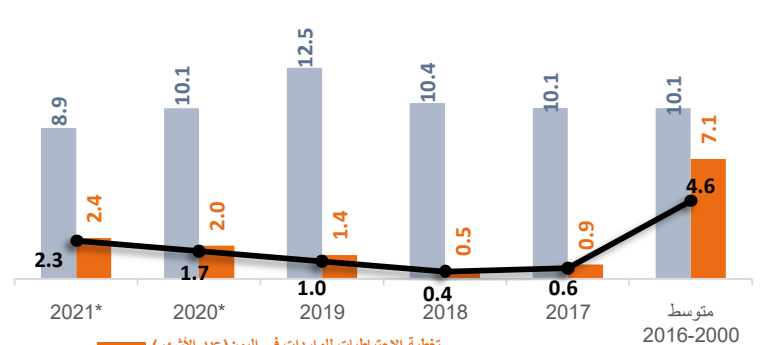
صادرات وواردات السلع والخدمات (مليار دولار)



الدين الإجمالي الحكومي وفائض أو عجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج (%)



الاحتياطيات بالمليار دولار وعدد أشهر تغطية الاحتياطيات للواردات



للاستفسار عن محتويات النشرة أو طلب نسخة يرجى
الاتصال بإدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول

مدير إدارة البحوث وتقييم مخاطر الدول
رئيس وحدة المعلومات وتقييم مخاطر الدول
رئيس وحدة البحوث والنشر
خبير تحليل إحصائي للبيانات والنمذجة
سكرتير

+965-24959529

aymang@dhaman.org

www.dhaman.org

د. رياض بن جليلي

منى قمحية

أحمد الضبع

أنيس الوسلاتي

أيمن غازي



المؤسسة العربية لضمان
الإستثمار وائتمان الصادرات
The Arab Investment & Export
Credit Guarantee Corporation



سندكم الأمتثل لضمان استثماراتكم في مختلف الدول
العربية وتأمين صادراتكم إلى جميع أنحاء العالم

www.dhaman.org

